الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

عدد 069 أبريل 2026 السعر: 100 أوقية

ورشات متواصلة لتوفير فضاء حضري ملائم

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء (وم أ)

مدير النشر، المدير العام للوكالة الموريتانية للأنباء:
محمد تقي الله الأدهم

مدير التحرير:
أحمد محمدن بارك الله

رئيسا التحرير:
- د. أحمدو ولد آكاه
- حواء بلت سعيد

العاتبان العامان للتحرير:
- أحمد ولد الشيخ الربالي
- الطالب ولد ابراهيم

رئيس مصلحة الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abedd11@gmail.com
هاتف + واتساب 26438881

إينفوغرافيا:
أحمدو ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

المصور:
أحمد ولد ابياه

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: نكشط: 22 – 006
صندوق البريد: 371 – 467 نواكشوط
هاتف: 45252940 /45252970
فاكس: 45255520
البريد الإلكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف: 45252777
البريد الإلكتروني:
dgami22@gmail.com

AMI
الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'information

في هذا العدد

قطاع الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي:

إرادة سياسية ناجعة وتحول حضري نوعي ◄ 4

وزيرة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي في مقابلة خاصة مع مجلة «الشعب»:

استراتيجية القطاع ترتكز على تعزيز أدوات التخطيط الحضري وفق رؤية مستمدة من برنامج رئيس الجمهورية ◄ 5

سياسة الإسكان والتطوير العقاري:

بين طموح التنمية وضغط الواقع 5

افتتاحية

تحقق مطرد لبيئة عمرانية ملائمة

لا تخطئ عين المتجول في مختلف مدن البلاد، شواهد ماثلة على التطور العمراني الكبير والواعد الذي يستأثر بقدر كبير من عزم وإرادة الحكومة في السنوات الست الأخيرة، تجسيدا لما تعهد به فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في برنامجه «طموحي للوطن»، من ضمان لتنمية متناغمة للمدن تتيح انسيابية في التنقل وسكنا لائقا وانحسارا مطردا للأحياء العشوائية، وبكلمة ولحدة: بيئة عمرانية ملائمة للعيش الكريم والتنمية الشاملة.

ومن هذا المنطلق، اتخذت خيارات تخطيط حضري ملائمة في السنوات الأخيرة، مما أدى إلى استراتيجيات تكاملية فعالة لتنظيم الأراضي، لا سيما بعد مراجعة قانون التخطيط الحضري الذي غير اتباعه بشكل كبير مظهر مدننا.

وفضلا عن ذلك، فإن إقرار القانون الجديد المتعلق بالتطوير العقاري وتنظيم وتصنيف شركات البناء والأعمال العامة، إلى جانب المشاريع العديدة للبنية التحتية، قد سمح بتنظيم عملية التوسع الحضري بشكل أفضل، وتعزيز الدور المركزي للمناطق الحضرية، وضمان قدر أكبر من التنقل بفضل تنظيم قطاع النقل الذي تم توسيع شبكته وتحسينها، وزيادة كثافة خدماته وجعلها أكثر اتساقا.

وهكذا أصبحت السلامة والصحة العامة في مدننا اليوم مضمونة بشكل أفضل، وأضحت عوامل التنقل والشمولية والتنوع الوظيفي أكثر فعالية، وأصبح سكان المدن يشعرون بتحسن جودة الحياة الحضرية.

فخلال السنوات الست الماضية، انتشرت المباني الكبيرة، وظهرت مقرات للمؤسسات العامة ومرافق صحية جديدة، وجرى بناء المزيد من المؤسسات التعليمية، وسهّلت الطرق الحضرية الجديدة التنقل في المدن.. وتوالت كل هذه الإنجازات المختلفة بوتيرة متسارعة ووزعت بشكل ذكي في الفضاء.

على صعيد الإسكان، شهد قطاع البناء نمواً ملحوظاً بفضل تجهيز مناطق حضرية جديدة بالخدمات الأساسية والتركيز على السكن الاجتماعي، مما ساعد آلاف المواطنين على الحصول على سكن صحي ولائق، لا سيما الفئات الأكثر تهميشا، من خلال المشروع الرائد «حياة جديدة».

وتشكل هذه الإجراءات المختلفة الآن محرك التغييرات في مدننا التي تتحول بشكل متزايد إلى مدن منتجة توفر المرافق الضرورية لبيئة حضرية صالحة للعيش.

وفيما يتعلق بالمشتريات العامة، أدى الفصل بين وظائف التعاقد والرقابة والتنظيم؛ الذي أدخلته الإصلاحات المتعلقة بالمشتريات العامة؛ إلى تعزيز مبادئ حرية الوصول إلى الأسواق، والمساواة في معاملة مقدمي العطاءات، وشفافية آليات وإجراءات منح العقود، ومتابعة أكثر صرامة في التنفيذ لضمان الالتزام الصارم من قبل المتعاقدين بالتزاماتهم المنصوص عليها في دفاتر الشروط.

هكذا تستجيب المدن الموريتانية شيئا فشيئا لمتطلبات التحديث والعصرنة، نتيجة إرادة لا تلين، تتبنى تسريع وتيرة الأشغال، والتقيد الصارم بمعايير الجودة الفنية، واتخاذ الإجراءات الاستباقية التي تضمن جاهزية المنشآت للاستخدام الآمن والمستدام خدمة للمواطن وتحقيق تطلعاته في التمتع ببنى حضرية تليق به وتبهر الزائر الشقيق والصديق.

الشّعب

قطاع الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي:

إرادة سياسية ناجعة وتحول حضري نوعي

إعداد : أحمد طالب ولد المعلوم

لم يعد من شك اليوم، في أن موضوع الإسكان والعمران، لضحى أحد أهم الاشكالات التي تعنى بها المقاربات التنموية، لأي بلد يسعى لتمكين مواطنيه من سبل العيش الكريم ومنحهم الاستقرار والشعور بالطمأنينة والأمان، فإلى جانب أهمية الإسكان لكونه عاملا أساسيا في الحد من الهشاشة والفقر واليؤس ، يعتبر كذلك، أحد أبرز مقومات الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، فلا تنمية حقيقية دون توفير سكن لائق للمواطن، يلتمس فيه الطمأنينة والاستقرار ويحفظ له كرامته الإنسانية ويؤمن له البيئة الآمنة، التي يشعر فيها بالانتماء لوطنه، ذلك أن توفير السكن الملائم للفئات الهشة ومحدودة الدخل، يساهم في تقليص الفوارق الاجتماعية ويعزز الثقة والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، رسمت سياسة الإسكان والعمران في البلاد، وبتوجيه مباشر من فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، ليشهد القطاع نقلة نوعية خلال السنوات الأخيرة بفضل السياسة الناجعة والعناية الفائقة التي منحت له في برنامجي « تعهداتي» في العهدة الأولى لرئيس الجمهورية وطموحي للوطن» في العهدة الجارية، حيث أعطى البرنامجان الأولوية للحماية الاجتماعية وتأمين السكن للمواطنين الأكثر هشاشة والأقل دخلا.
وهكذا تحولت السياسات العمومية في المجال الحضري ، من الحلول الظرفية والارتجالية، محدودة الفوائد والأثر، إلى رؤية تنموية متبصرة وشاملة، هدفها الأسمى، تمكين الفرد من سبل العيش الكريم وجودة الحياة والرفاه وتحقيق الاستدامة.
ومن معين هذه الرؤية الثاقبة لفخامة رئيس الجمهورية، انبثقت تحولات كبرى واستحدثت برامج إسكان اجتماعي حقيقي، تضع في الأولويات مطالب المواطنين الملحة.
وفي هذا الإطار ولد مشروع "حياة جديدة" في العاصمة نواكشوط مستهدفا، تحسين ظروف عيش آلاف الأسر ذات الدخل المحدود، فوفر هذا المشروع العملاق، مساكن لائقة تستجيب للمعايير الأساسية للعيش الكريم، مما عزز الاستقرار الاجتماعي وحد من مظاهر الهشاشة في أحياء عديدة من العاصمة.
وخلال السنوات الأخيرة، كثفت السلطات العمومية جهودها من أجل مكافحة السكن العشوائي، عبر تنفيذ برامج عديدة لإعادة تأهيل الأحياء العشوائية ودمجها في النسيج الحضري وتوفير مستلزمات الحياة الضرورية بها.
وتركزت جهود القطاع المعني حول توفير الخدمات الأساسية من شق لشبكات الطرق وتوفير المياه والكهرباء، مما انعكس إيجابا على الحياة اليومية لساكنة الأحياء المستهدفة، الأمر الذي ساهم في تقليص كبير للفوارق المجالية.
وسعيا من الحكومة لمواكبة النمو الديمغرافي المتسارع وعلاج الاختلالات الحضرية، انتهجت، وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي، سياسة قوامها، الصرامة في مجال التهيئة العمرانية، حيث شهدت المدن الكبرى ، والرئيسية في البلاد وخاصة العاصمة نواكشوط، إصلاحات عمرانية جوهرية .
وعززت أدوات التخطيط العمراني لضمان توزيع متوازن للمرافق والخدمات، إلى جانب تطوير البنية التحتية وربط الأحياء الجديدة بشبكات حديثة.
وقد لعبت مشاريع الطرق والبنية التحتية المختلفة ، التي نفذت مؤخرا، دورا محوريا في دعم التحول العمراني الكبير، وساهمت في فك العزلة عن مناطق عديدة وأحياء مختلفة، وفتحت المجال أمام توسع عمراني أكثر تنظيما واستجابة للمعايير والأبعاد الحضرية .
وكانت هذه الديناميكية، المتبعة في مجال الإسكان والعمران، وليدة إرادة سياسية واضحة تسعى لتكريس مبدأ السكن اللائق، بوصفه حقا أساسيا لكل مواطن، بدل اعتباره امتيازا محدودا، لايشمل السواد الأعظم من المواطنين ، فشكلت بذلك، خطوة عززت مسار بناء عمران حديث على أسس من العدالة الاجتماعية والتوازن المجالي، ومستجيبة للتحديات المعاصرة وتطلعات وإشكالات المستقبل.

الشعب
مجلة شهرية
AMI
الوكالة الموريتانية للأنباء

وزيرة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي لمجلة الشعب:

استراتيجية القطاع ترتكز على تعزيز أدوات التخطيط الحضري وفق رؤية مستمدة من برنامج رئيس الجمهورية

أكدت معالي وزيرة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي السيدة الناها بنت حمدي ولد مكناس في حوار أجرته معها مجلة «الشعب» الشهرية ، أن استراتيجية قطاعها تستند إلى رؤية متكاملة مستمدة من برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني «طموحي للوطن»، كما تندرج ضمن تنفيذ السياسة العامة لحكومة معالي الوزير الأول السيد المختار ولد أجاي، التي حظيت بمصادقة الجمعية الوطنية.

واستعرضت معالي الوزيرة الإنجازات التي حققها القطاع في السنوات الأخيرة وكذا الآفاق المستقبلية..

وفيما يلي نص المقابلة:

الشعب: ما هي معالم استراتيجية قطاعكم في مجالات تدخله؟

الوزيرة: تستند استراتيجية قطاع الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي إلى رؤية متكاملة مستمدة من برنامج فخامة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني «طموحي للوطن»، كما تندرج ضمن تنفيذ السياسة العامة لحكومة معالي الوزير الأول السيد المختار ولد أجاي، التي حظيت بمصادقة الجمعية الوطنية.

وتقوم هذه الاستراتيجية على عدة مرتكزات أساسية، أولها إصلاح المنظومة القانونية والتنظيمية، حيث عمل القطاع على إعداد قانون جديد للعمران والبناء، مدعوما بثمانية نصوص تطبيقية، إضافة إلى النص عشر نصا قيد الإعداد، بما يضمن إطارا حديثا وملزما ينظم المجال العمراني ويعالج الاختلالات الناجمة عن ترتيبات سابقة.

كما ترتكز هذه الاستراتيجية على تعزيز أدوات التخطيط الحضري، من خلال إعداد المخططات التوجيهية للاستصلاح والعمران (SDAU) في عدد من المدن الكبرى والداخلية، فبعد مدينة نواكشوط، حيث تمت المصادقة على هذا المخطط، يجري العمل لإعداد مخططات مماثلة في 10 مدن داخلية، إلى جانب العمل على المخططات المحلية للعمران (PLU) ومخططات استصلاح المناطق (PAZ)، بما يسمح بالتحكم في التوسع العمراني وضمان انسجامه مع سياقنا الثقافي والبيئي، وظروفنا الاقتصادية والاجتماعية.

ولا ننسى في هذا السياق الاهتمام الذي تحظى به سياسة السكن الاقتصادي والاجتماعي في إطار هذه الاستراتيجية، حيث يعمل القطاع على إعداد الاستراتيجية الوطنية للسكن الحضري، وصونة جديدة للإسكان، بهدف تشجيع إنتاج السكن الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير آليات تمويل مبتكرة، تمكن المواطنين من الولوج إلى سكن لائق.

أما في مجال الاستصلاح الترابي، فيتقدم العمل في إعداد أول مخطط وطني للاستصلاح الترابي (SNAT)، ليشكل إطارا مرجعيا لتوجيه السياسات العمومية، وتحقيق تنمية متوازنة بين مختلف جهات البلاد، مع اعتماد مقاربة تشاركية واسعة، وقد انتهينا للتو من إنجاز مرحلته الأولى المتعلقة بالتشخيص، وسننتقل في الآفق المنظور إلى المرحلة الثانية وهي وضع التوجهات الاستراتيجية.

كل ذلك يتم في وقت تستمر فيه مصالح القطاع في تجسيد سياسة واستراتيجية الدولة في مجال المباني والمنشآت العمومية، حيث يعد القطاع الجهاز الرئيسي للدولة في مجال البناء، خاصة بناء المنشآت الإدارية السيادية والإدارية والتعليمية والصحية.

الشعب: كيف تضمنون تصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية وفق معايير الجودة مع تسليمها في آجالها التعاقدية؟

الوزيرة: يعتمد القطاع مقاربة صارمة ومتكاملة لضمان جودة المشاريع واحترام الآجال، ترتكز على عدة أدوات عملية:

أولا، نظام تأهيل وتصنيف الشركات، الذي أرسى معايير موضوعية لتقييم القدرات الفنية والمالية، وقد مكّن هذا النظام من تصنيف أكثر من 400 شركة وتوفير آلاف فرص العمل، كما ساهم في تمهين حقل البناء والأشغال، بعد سنوات من الفوضى، كان من تداعياتها وجود شركات تنفذ مشاريع كبرى دون التأكد من قدرتها على ذلك.

ثانيا، تعزيز آليات الرقابة والمتابعة، حيث تم استحداث نظام متابعة دقيق يعتمد على تقارير ميدانية ترصد تقدم الأشغال والتحديات، مع اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة أي تأخير.

ثالثا، الشفافية في الصفقات العمومية، من

خلال اعتماد مناقصات مفتوحة واحترام المعايير القانونية، بما يضمن المنافسة العادلة وجودة التنفيذ.

رابعا، ضمان حقوق المتعاملين، إذ تؤكد الوزارة أن جميع الشركات التي أوقف بالتزاماتها التعاقدية تحصل على مستحقاتها في الوقت المناسب، وهو ما يعزز الثقة ويحفز الأداء.

كما يجري العمل على تأهيل وتصنيف مكاتب الدراسات والمراقبة، لتعزيز جودة الإشراف الفني على المشاريع.

والمتابع لهذا المجال سيكشف دون عناء التطور الحاصل في جودة التنفيذ، وكذلك مستوى تقدم الأشغال في المشاريع، حيث تراجعت على نحو ملحوظ ظاهرة المشاريع المتعثرة عن آجالها، بحمدالله.

الشعب: متى نرى مشاريع التطوير العقاري بوصفها آلية مستديمة للحصول على السكن اللائق؟

الوزيرة: لقد دخل التطوير العقاري مرحلة جديدة مع صدور القانون رقم 017-2023، الذي وضع إطارا قانونيا متكاملا ينظم هذا المجال لأول مرة بشكل شامل، وفي ظل هذا القانون تمكنا من منح 10 رخص تطوير عقاري، نأمل أن يتمكن أصحابها من تنفيذ مشاريع إسكان تفتح الباب أمام تحول نوعي في هذا المجال. وهذا يتطلب وعي مواطنينا الكرام بضرورة التحول من البحث عن العقار ومطاردة الأراضي إلى البحث عن السكن، وبكلام آخر فإنه من الضروري أن ننتقل من فكرة البحث عن قطعة أرضية وتشييد منزل مستقل عليها إلى البحث عن شقة سكنية مجهزة ومضمونة، فذلك أسهل من الناحية المادية على المواطن نفسه، وأضمن لتوفر الخدمات العمومية حيث هو.

ويأتي هذا التطور في سياق الطلب المتزايد على السكن، حيث شهدت البلاد تحولات ديمغرافية كبيرة، وانتقال نسبة كبيرة من السكان إلى المدن، مما خلق ضغطا على العرض السكني، وذلك منذ عقود، ورغم أن الدولة واكبت هذا التحول، إلا أنه ومع الأسف لم تحظ التجارب في هذا الصدد بالنجاح الكافي، وذلك يرجع إلى عوامل عديدة، وهذا ما أخذه القانون الجديد في الاعتبار، حيث يؤسس لمنظومة متكاملة تقوم على:

•تنظيم مهنة المطور العقاري؛
•تحديد مسؤولياته في التمويل والتنفيذ والتسليم؛
•ضمان حقوق المقتنين؛
•إرساء صيغ حديثة مثل البيع على المخطط والإيجار المنتهي بالتمليك؛
•إنشاء آليات لتمويل السكن الاجتماعي والاقتصادي.

كما يوفر القانون تحفيزات ضريبية وتمويلية، ويشجع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

الشعب: أين وصل مشروع المخطط الوطني للاستصلاح الترابي؟

الوزيرة: لقد وصل إعداد المخطط الوطني للاستصلاح الترابي إلى مرحلة متقدمة، حيث تم إنجاز التشخيص الشامل بعد مشاورات واسعة شملت مختلف الولايات والفاعلين المحليين. وفي نوفمبر 2025 لنعقد ملتقى نواكشوط بحضور الوزراء المعنيين، وكذلك جميع الولاة ورؤساء الجهات، والمعنيين كافة، وتم خلال الملتقى عرض التشخيص الذي أعده خبراء وطنيون وأجانب حول واقع الاستثمارات والخيرات والموارد. وشكل فرص للجميع لإبداء وجهات نظرهم في عمل فني وتقني رائع ومتكامل.

وحاليا، نستعد لتنظيم اجتماع المرصد الوطني للاستصلاح الترابي لعرض هذه النتائج عليه، وبعد ذلك مباشرة سنشتغل في المرحلة الثانية لتحديد التوجهات الاستراتيجية الكبرى للبلاد خلال العشرين سنة القادمة. على أن يُتوّج هذا العمل بإصدار قانون خاص بالمخطط الوطني للاستصلاح الترابي، ليصبح أداة مرجعية لتوجيه الاستثمارات، وضمان العدالة المجالية، وتحقيق تنمية متوازنة.

الشعب: أين وصل تقدم الأشغال في البرنامج الاستعجالي لتنمية مدينة نواكشوط خاصة مع اقتراب انتهاء آجاله الرسمية؟

الوزيرة: كما تعلمون، في 20 من يناير 2025، أشرف صاحب الفخامة رئيس الجمهورية على إطلاق هذا البرنامج المهم، الذي تم تصميمه وفق رؤية تشاركية تكاملية مع المنتخبين والفاعلين المحليين. وهذا البرنامج يحظى بأهمية خاصة ومتابعة قريبة جدا، وقد نتج عن ذلك أن سجل هذا البرنامج تقدما كبيرا، حيث بلغت نسبة إنجازه حوالي 93.5%، وهو ما يعكس الجدية في التنفيذ.

وقد تم:

•تسليم جميع المنشآت التعليمية التي أشرف عليها القطاع في مقاطعتي لكصر وتفرغ زينه، التي دخلت الخدمة مع افتتاح العام الدراسي في أكتوبر 2025؛

•تسليم مركزين صحيين في نواكشوط ويتقدم العمل في المراكز المتبقية، وهي 26 مركزا صحيا، على نحو متقدم جدا، ونتوقع تسليمها خلال الأسابيع المقبلة.

ونتوقع أنه مع استكمال العمل في هذه المنشآت الصحية أن يشكل ذلك نقلة نوعية في العمل الصحي في العاصمة، حيث سيخفف الضغط على نحو كبير على المستشفيات الكبرى.

الشعب: والحال كذلك بالنسبة للبرنامج الاستعجالي لتعميم النفاذ إلى الخدمات الضرورية للتنمية المحلية؟

الوزيرة: أشير أيضا إلى أنه في الـ 6 من نوفمبر 2025، حصل لي شرف الحضور مواكبة لصاحب الفخامة رئيس الجمهورية في مدينة الدمة، حيث أشرف فخامته على إطلاق هذا البرنامج الهيكلي، الذي ميزه هو الآخر المستوى الواسع من التشاور الميداني في تصميمه مع السكان المحليين مباشرة عبر المنتخبين والفاعلين، ويشهد هذا البرنامج تقدما جيدا منذ إطلاقه، ويُعد من أهم البرامج الوطنية الهادفة إلى تحقيق العدالة في النفاذ إلى الخدمات الأساسية.

ويشمل تدخل القطاع ضمن هذا البرنامج:

•40 مركزاً صحيًا؛
•63 نقطة صحية؛
•إنشاء عدة مستشفيات، منها مستشفيين جهويين في الزويرات وكيفه يجري العمل فيها حاليا، و3 مستشفيات مقاطعية في الطينطان وامبود ومطوع لحجار حاليا في مراحل الدراسات وقريبا ستعلن المناقصات الخاصة بهم.
•إضافة إلى 1150 فصلا دراسيا.

ولدينا أمل كبير، وثقة كذلك، في أن هذا البرنامج سيسهم في نقلة نوعية في تحسين البنية التحتية الصحية والتعليمية في مختلف ولايات الوطن. ولدينا مؤشر مطمئن في هذا الاتجاه حيث وصلنا اليوم إلى نسبة مريحة في تقدم الأشغال بلغت 41,2 في المائة في حين أن نسبة استهلاك الآجال لم تتجاوز 37,5%، وهذا يدل كما أشرت إلى الاهتمام الكبير الذي توليه السلطات العليا في البلد لهذه المشاريع.

سياسة الإسكان والتطوير العقاري:

بين طموح التنمية وضغط الواقع

إعداد: محمد العتيق

في موريتانيا حيث تتسع الجغرافيا وتتشابك أحلام البدو مع طموحات المدن، تبرز قضية الإسكان كواحدة من أكثر الملفات التصاقا بحياة المواطن اليومية، وأكثرها تعقيدا في آن واحد.

فبين تمدد العمران في نواكشوط وتحديات التخطيط في المدن الداخلية، تتشكل ملامح سياسة إسكانية تحاول أن توازن بين الضرورة الاجتماعية وضغط الواقع الاقتصادي، وبين حق السكن الكريم وإكراهات التوسع الحضري السريع، لم تعد مسألة السكن مجرد بناء جدران وسقوف، بل غدت مشروعا متكاملا يعكس رؤية الدولة للتنمية، ويكشف عن رهاناتها في محاربة الهشاشة وتقليص الفوارق.

من برامج القضاء على الأحياء العشوائية، إلى مشاريع التهيئة العمرانية، ومن تدخلات الدولة إلى استثمارات القطاع الخاص، تتعدد المشاريع وتتشابك المصالح، في مشهد يعكس ديناميكية متسارعة، لكنها لا تخلو من تحديات عميقة.

مرت سياسات وبرامج الإسكان في البلاد بمراحل وتطورات عديدة كما ترى السيدة فاطمة النحوي مديرة الإسكان بوزارة الإسكان والعمران و الاستصلاح الترابي، حيث تقول إنه بسبب الجفاف وتداعياته الديموغرافية كان لابد من وجود برامج لتوفير السكن، فأنشئت شركة سوكوجيم التي عملت على خلق مشاريع سكنية، وفي ظل التوسع الأفقي للمدن ومع انتشار الأحياء العشوائية يقيت المشاريع العقارية غير كافية لأن إجمالي ما شيدت الشركة طيلة فترة عملها يقل

عن عشرة آلاف وحدة سكنية، ولاحقا مع تزايد الضغوط الاقتصادية على المواطن سعت الحكومة لخلق مناخ ملائم للتطوير العقاري من أجل توفير وحدات سكنية بأسعار في متناول الطبقات الهشة والمتوسطة في المجتمع.

هنا تجمل السيدة المديرة سياسة الإسكان والتطوير العقاري المتبعة من قبل القطاع المعني ضمن ثلاثة محاور رئيسية:

– المحور الأول: مراجعة الترسانة القانونية المتعلقة بالتطوير العقاري وبناء المساكن:

في هذا المحور تطرقت المديرة لمسألة إعداد النصوص التنظيمية وإنجازات القطاع في هذا المجال، حيث تمت المصادقة على القانون الأهم، قانون التطوير العقاري رقم 017-2023، والذي سعى القطاع من خلاله إلى خلق تحفيزات ضريبية لدفع المطور العقاري لبناء وحدات سكنية لجتماعية واقتصادية، تستهدف الطبقات الهشة والمتوسطة في المجتمع.

وشملت الإصلاحات في هذا المجال مراجعة مدونة الاستثمار تشجيعا على تطوير المشاريع الاستثمارية ومن ضمنها العقارات، وكذلك مراجعة مدونة الحقوق العينية التي شملت، قانون صيغة الإجار المنتهي بالتمليك، والنصوص المقننة لعمليات شراء الشقق، فقد أصبح بإمكان المطور العقاري بناء وحدات سكنية وبيعها كشقق مما يشجع على البناء العمودي بدل التمدد الأفقي ذي السلبيات التنموية العديدة.

وفي هذا الصدد كذلك تم تنظيم سوق الإيجارات من خلال إعداد ومراجعة القوانين التي تحمي المستأجر والمؤجر معا.

- المحور الثاني: الاستراتيجية الوطنية للسكن الحضري:

في هذا المحور تقول السيدة فاطمة إن القطاع؛ وبعد عمل مضن من البحث والدراسة؛ خرج بتصور شامل على المدى الطويل والمتوسط لوضعية السكن في البلاد، وتبلور ذلك في الاستراتيجية الوطنية للسكن الحضري والتي تمت

قانون التطوير العقاري

كان الاطار التشريعي المنظم للتطوير العقاري ينحصر في القانون رقم 99-031 (11 مادة) والقانون المعدل والمكمل له رقم 2005-008 (6 مواد)، وبتحليل هذين النصين تم ملاحظة جملة من الاختلالات تمثلت فيما يلي:

– إغفال العنصر الأساسي في عملية التطوير العقاري ألا وهو عنصر الإيجار المنتهي بالتمليك والذي يشكل المعبر الأساسي لذوي الدخل المحدود إلى الملكية العقارية؛

– إغفال تحديد التزامات المطور العقاري والمقتني بإحالتهما على دفتر شروط لم ير النور؛

– عدم الوضوح في معالجة موضوع التطوير العقاري؛

– عدم تحديد العقوبات بإحالتها إلى نصوص أخرى؛

– إغفال موضوع آليات تمويل الإسكان والتطوير العقاري؛

– إغفال موضوع التحفيزات المخصصة للمستثمرين الخصوصيين في مجال التطوير العقاري؛

– إغفال موضوع المطورين العقاريين العموميين؛

– إسناد المهام للقطاع لم يعد مختصا (التجهيز بدل الإسكان)؛

– عدم التطابق في بعض مواد النصين بين الطبيعتين العربية والفرنسية.

ولسد هذه الثغرات جاء مشروع النص الحالي (61 مادة) تحت 9 فصول وتحدد محاور مشروع هذ النص على النحو التالي:

– الفصل الأول مكون من 6 مواد ومخصص للأحكام العامة؛

– الفصل الثاني مكون من 3 مواد ومخصص للمطور العقاري؛

– الفصل الثالث مكون من 7 مواد ومخصص لاعتماد المطور العقاري؛

– الفصل الرابع مكون من 19 مادة ومخصص لالتزامات المطور العقاري؛

– الفصل الخامس مكون من 5 مواد ومخصص لالتزامات المقتني؛

– الفصل السادس مكون من 4 مواد ومخصص للمشاريع العقارية؛

– الفصل السابع مكون من 3 مواد ومخصص لصندوق تمويل الإسكان والتطوير العقاري؛

– الفصل الثامن مكون من 12 مادة ومخصص للعقوبات؛

– الفصل التاسع مكون من مادتين ومخصص للأحكام الانتقالية والختامية.

المصادقة عليها، فمن خلال هذه الاستراتيجية يتم تحديد حاجيات البلاد السكنية في كافة المديات، فعلى سبيل المثال تشير التقديرات إلى أن البلاد خلال 25 سنة القادمة بحاجة إلى توفير ما يزيد على 200 ألف وحدة سكنية، وعلى ضوء هذه الرؤية الاستشرافية توضح الاستراتيجية ما ستقوم به الحكومة من تعديلات للمنظومة القانونية والمالية للسكن، ومن خطط خمسية وبرامج عمل سنوية.

- المحور الثالث: آليات تمويل السكن و التطوير العقاري:

في هذا المحور تقدم مديرة الإسكان توصيفا لحالة القطاع الذي كان يعاني من الفوضى، الكل بإمكانه الحصول على الترخيص من دون أي ضمانات مالية أو أصولية تنبئ عن قدرته على التطوير العقاري بشكل فعلي، لذا تم تنظيم القطاع بشكل يحول دون دخول غير القادرين على تطوير المشاريع العقارية الحقيقية، وهذا أصبح القطاع الوصي يقوم بمواكبة المشروع العقاري عبر آلياته الرقابية، من مرحلة الاعتماد إلى مرحلة البيع مرورا بمراحل التشييد والبناء، ونتيجة لهذه العملية التنظيمية هناك ما يزيد على عشرة مطورين عقاريين معتمدين في البلاد اليوم.

وفي هذا الإطار؛ ولمزيد من الضبط والتنظيم؛ تم استحداث مدونة جديدة للسكن، تتضمن كافة المعايير الفنية المتعلقة بالسكن، والآليات التمويلية، حيث تشير السيدة فاطمة إلى أنه تم القيام بدراسة لاستحداث صندوق لتمويل السكن والمطور العقاري، واستكملت دراسات إنشائه ولم يبق سوى الأمور الادارية والتنظيمية.

وتضم مدونة السكن كذلك استحداث قوانين وآليات لتنظيم الوكلاء العقاريين أو السماسرة ضمن كيان موحد مما يحد من الفوضى في هذا المجال.

ومن ضمن الآليات المستحدثة كذلك رقمنة البيانات، وإعداد دراسات لتحديد العرض والطلب على السكن في نواكشوط وباقي ولايات الوطن، مما يسمح للقطاع المعني بتوجيه المطورين العقاريين بشكل سليم وصحيح.

وفي الأخير تقول السيدة مديرة الإسكان: «يمكن الجزم بأن الوضع أصبح ملائما لخلق مشاريع سكنية في متناول الفئات المتوسطة والضعيفة من المجتمع، فمن المتوقع في السنوات القليلة القادمة تشييد مشاريع عقارية تلبي حاجيات المواطنين بشكل فعال وسلس، فعلى سبيل المثال هناك مشروع شركة اسنيم السكني في نواذيبو وازويرات الذي يعمل على توفير 1000 وحدة سكنية، وحاليا هناك بعض المشاريع قيد الدراسة منها ما يستهدف توفير السكن لموظفي الدولة والقطاع الخاص».

الاستراتيجية الوطنية للسكن الحضري

وأمام التحديات المعقدة التي تواجه التطوير العقاري في البلاد، قامت وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي؛ عن طريق فريق من الخبراء المحليين والدوليين؛ بوضع استراتيجية وطنية للإسكان الحضري تقرأ تحولات المدن السريعة، وتبني أفقا للسكن المستدام يستجيب لحاجات الناس على مدى الخمس والعشرين سنة القادمة.

وترمي هذه الاستراتيجية إلى:

- سكن لائق وبأسعار معقولة؛
- مدن حاضنة لتوسعها المستقبلي؛
- إطار تشريعي ومؤسساتي يواكب التحولات؛
- زيادة وضبط الوحدات السكنية بكل أنماطها؛
- تحديث معايير البناء وتشجيع المواد المحلية؛
- بناء مجتمعات تشاركية تنمو بروح الاستدامة.

وقد أبرزت جملة من العشائل هناك في الجدية كغياب الملكية العقارية النظامية وانتشار العشوائيات والأكزيات على أطراف المدن أو في مجاري السيول المعرضة للفيضانات حيث تقف بعض الفئات عاجزة عن امتلاك منزل آمن.

وانطلاقا من ذلك تم العمل على إعداد هذه الاستراتيجية لتكون شاملة تجمع بين أنماط سكنية متنوعة وتعمل على تحسين أطرها القانونية والمؤسساتية والاقتصادية والتمويلية مع استحداث معايير سكنية حديثة وتسريع وضع مخططات عمرانية توجيهية ومحلية تضمن توفير احتياطي للسكن وخدمات مرفقة كأولوية، ليصبح السكن ملاذا، آمنا، ومستداما لكل المواطنين.

تجميع البلـــدات.. رؤية تنمويـــة للنهـــوض بالمناطـــق الداخليـــة

إعداد: كراي ولد احميد

عملت وزارة الإسكان والعمران والإستصلاح الترابي في السنوات الأخيرة، من خلال سياساتها التنموية واستراتيجياتها الاجتماعية؛ وعبر خلية البرنامج الوطني لتجميع البلدات؛ على تعزيز تنمية المدن والقرى النائية، وتثبيت السكان في أماكنهم الأصلية، وتقديم الدعم اللازم للاندماج الاجتماعي والاقتصادي، انطلاقا من تقريب الخدمات الأساسية للسكان القاطنين في المناطق النائية وتجميع القرى المشتتة، لتسهيل ولوجهم إلى الوسائل الأساسية التي تضمن لهم حياة كريمة، والمتمثلة في توفير المياه الصالحة للشرب والكهرباء، وتشييد البنية التحتية المدرسية والصحية، فضلا عن تهيئة المرافق الإدارية الضرورية، إضافة إلى دعم الزراعة بمختلف أنواعها تلبية للاحتياجات الغذائية وتحقيق الأمن الذاتي من المنتجات الزراعية.

وفي مقابلة له مع مجلة الشعب الشهرية، قال السيد زين العابدين ولد المختار لبه، منسق خلية البرنامج الوطني لتجميع البلدات بوزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي، إن الحكومة الموريتانية وعيا منها بأهمية تقريب الخدمات الضرورية للمواطنين، عملت خلال السنوات الأخيرة على تطبيق وتنفيذ سياسة الدولة الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين في المجال الريفي، وترشيد جهودها ومواردها المالية ومحاربة ظاهرة التشتت القروي العشوائي، حيث تم إنشاء البرنامج الوطني لتجميع البلدات التابع لقطاع الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي سنة 2009، ثم خلية تنسيق للبرنامج الوطني لتجميع البلدات سنة 2017.

وأكد أن مهمة خلية تنسيق البرنامج الوطني لتجميع البلدات، تتمثل في تحديد وتنفيذ

ومتابعة السياسات الوطنية في مجال تجميع البلدات والتحكم في التمدن؛ إضافة إلى تحديد وتنفيذ ومتابعة مشاريع وبرامج إنشاء مدن جديدة، وتوسعة وعصرنة مناطق سكنية، وإعداد ومتابعة عقود تفويض تسيير الأشغال وعقود تنفيذ الأشغال ذات الصلة بمهمة الخلية.

وفي إطار أهدافها؛ يضيف المنسق؛ فإن الخلية عملت على إنجاز جميع الدراسات التي تدخل في إطار مهامها، وإعداد وتنفيذ سياسات الإعلام والاتصال المتعلقة بسياسة تجميع البلدات وإعادة تنظيم مناطق السكن.

الأهداف الرئيسية للبرنامج

وتتمحور أهداف البرنامج الوطني لتجميع البلدات، في وضع إطار ناظم لمناطق السكن والسعي لخلق أقطاب تجميع بلدات تنافسية لتسهيل ولوج المواطنين للخدمات الأساسية بما فيها التعليم، الصحة، والماء، والكهرباء، وترشيد جهود وموارد الدولة كما يؤكد السيد المنسق.

ونبه إلى أن البرنامج يسعى إلى ترقية التنمية المحلية المستدامة انطلاقا من توفير البنية التحتية وتشييد المرافق اللازمة كالطرق، والشبكات المختلفة، والمباني التجارية. كما يهدف البرنامج إلى تثمين الإمكانيات المحلية في مجالي الزراعة والتنمية الحيوانية بشكل أساسي.

محاور تدخل البرنامج

وأكد المنسق أن محاور تدخل البرنامج الوطني لتجميع البلدات، تفضي إلى تثبيت وتنظيم السكان في مناطق مستصلحة وملائمة لحياة أكثر رفاهية وأمنا، وبناء مرافق إدارية وأخرى لصالح الجماعات المحلية، وإنشاء بنية تحتية، وتوفير مرافق وفق المعايير

الفنية المتعارف عليها، وهو ما سيساهم في تأمين خدمة عمومية ذات جودة عالية في مجالات التعليم، والصحة وغيرها.

وأوضح أن البرنامج يعمل على تشييد المساجد والمحاظر، وبناء منشآت رياضية، وأخرى في مجال المياه والكهرباء، مما يساعد في خلق ظروف معيشية مواتية لتحفيز الاستثمار في التنمية المحلية، وتحسين الخدمات التي تقدمها الإدارة للسكان، وهو ما يدخل في نطاق تعزيز لامركزية الخدمات الأساسية مثل الحالة المدنية، والأمن والإدارة الإقليمية.

مراحل إنشاء التجمع

وأشار المنسق إلى أن إنشاء التجمع يبدأ إما استجابة لطلب من مجموعات من المواطنين في البلدات المستهدفة أو بقرار من السلطات العليا، ثم تتم دراسة أولية لجدوى إقامته، مع البحث عن مصادر الماء الصالح للشرب موضحا أن إنشاء التجمع يتم أولا بمقرر من والي المنطقة المستهدفة، مرورا بإعداد المخطط العمراني والمصادقة عليه، ووصولا إلى تهيئة المنطقة المستهدفة للتجميع.

وأضاف أن من المراحل التي يمر بها إنشاء التجمع، توفير الماء الصالح للشرب وإقامة مرافق عمومية: (مدرسة إبتدائية مكتملة الفصول، مركز صحي أو نقطة صحية، مجمع إسلامي، مبنى للإستخدام الإداري، سوق تجاري وسوق للماشية). كما يتم إحصاء وترحيل الأسر المستهدفة بمنحها القطع الأرضية الصالحة للسكن، وتسليم مباني المرافق العمومية للقطاعات المعنية ليبدأ استغلالها خدمة للمواطنين.

ويتوفر كل تجمع من هذه التجمعات على مخطط عمراني على مساحة صالحة للسكن، ومجمع إسلامي (مكون من مسجد ومحظرة وسكن للإمام)، ومركز صحي من نقطة طبية أو نقطة صحية، و5 مساكن لصالح موظفي الدولة، ومكتب للإستخدام الإداري (في بعض التجمعات فقط)، ومقار للأمن (في بعض التجمعات فقط) وسوق للإستخدام التجاري وآخر لبيع الماشية.

تجمعات تم إنجازها

ومنذ إنشاء البرنامج، يقول المنسق، إنه تم إنجاز 5 تجمعات في سبع ولايات داخلية، كما هو الحال بالنسبة لانبيكت لحواش بمقاطعة الطهر في الحوض الشرقي، وتجمع ترمسه بالحوض الغربي، وبولمرات بمقاطعة بارکيول بولاية لعصابة، وتجمع بورات بولاية لبراكنه، وتجمع سليبا الله بمقاطعة لعبود بولاية كوركول.

وأوضح أنه خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة، وابتداء من شهر سبتمبر 2019 وحتى الآن، تمت حلحلة غالبية مشاكل المياه التي كانت تعاني منها ساكنة التجمعات القديمة وتزويد الجديدة بالماء الشروب، كما تم اشتراط توفير الماء الشروب قبل البدء بإنجاز أي تجمع جديد، وإنجاز تجمع ماقه بمقاطعة بارکيول في ولاية لعصابة، كما تم إنجاز تجمع العطف بمقاطعة كيهيدي في ولاية كوركول، وتجمع بلكه بمقاطعة عدل بكرو في ولاية الحوض الشرقي، وتجمع كوندي 3 بمقاطعة انتيكان في ولاية لترارزه، وتجمعي أحويريه وأمات لعتاريش بمقاطعة النعمه في ولاية الحوض الشرقي، وإعداد مخطط عمراني لتوسعة مدينة ومبو بمقاطعة ومبو في ولاية غيدي ماغا، وتوزيع للقطع الأرضية على 167 أسرة مستفيدة.

وتابع قائلا: «تم إكمال إنجاز تجمع تنومند بمقاطعة شنقيط في ولاية آدرار بعد تعثر دام ثلاث سنوات (2016-2019)، وتم إكمال إنجاز توسعة عدل بكرو في ولاية الحوض الشرقي بعد تعثر دام خمس سنوات (2014-2019)، وتم إكمال إنجاز تجمع أم اسفيه بمقاطعة عدل بكرو في ولاية الحوض الشرقي بعد تعثر دام خمس سنوات (2014-2019)، إضافة إلى تزويد كل تجمع من التجمعات بخمسة مساكن لحل مشكلة سكن موظفي الدولة بالتجمعات.»

تجمعات قيد الإنجاز

وفي هذه الأثناء، يضيف المنسق، يجري العمل على تجمع البزول بمقاطعة انتيكان في ولاية الترارزة، حيث تم إعداد مخطط عمراني وتوزيع القطع الأرضية على 513 أسرة مستفيدة، والعمل متواصل في بناء نقطة صحية ومدرسة ابتدائية أساسية وأربعة مساكن للموظفين في إطار تجهيز المباني العمومية التي تخدم السكان.

وأشار إلى أن وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي قد أعدت دراسة الجدوائية والمخطط العمراني، وعاينت عملية توزيع القطع الأرضية على 535 أسرة مستفيدة من التجمع بالنسبة لتجمع تكه بمقاطعة مقامة في ولاية غورغول، كما تتولى مندوبية تآزر عملية إنجاز المرافق العمومية وإعداد مخططات عمرانية لأربع تجمعات في بلدية بولمرات بمقاطعة بارکيول في ولاية لعصابة: أمرابير، افريع أجرك، لسويح وتشمبل. أما المرافق العمومية، فتتولى مندوبية تآزر إنجازها. كما أعد القطاع دراسة الجدوائية لتجمع الوفاء ببلدية لعبود بمقاطعة لعبود، ويعكف حاليا على إعداد المخطط العمراني. وبالنسبة للمرافق العمومية فهي قيد الإنجاز من طرف مندوبية تآزر.

الآفاق المستقبلية

وبين المنسق أن البرنامج سيعمل، خلال السنوات القادمة، على دراسة جدوائية تجمعات جديدة قيد الدراسة، كتجمع كويبات ببلدية صنكرافه في مقاطعة مكطع لحجار، وتجمعي فج ولدوالات ببلدية السدود في مقاطعة المجرية، وتجمعات العوش الذي والتمرورت واكرارت لفرس ببلدية المداح في مقاطعة أوجفت، وتجمع المالح ببلدية لتركزت في نفس المقاطعة.

وختم السيد زين العابدين ولد المختار الب منسق خلية البرنامج الوطني لتجميع البلدات بوزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي بالقول إن عدد الأسر المستفيدة من هذه التجمعات المنجزة يقدر بـ 11.934 أسرة، كما تبلغ المساحة الكلية لمخططات هذه التجمعات 3.613.82 هكتارا.

المباني والإنشاءات العمومية:

تحفيز النمو وخلق فرص العمل وتحسين الظروف الاجتماعية

تم تشييد نحو 4000 قسم دراسي ما بين 2019 و2026

إعداد: الطالب ولد إبراهيم

تُعد المباني والإنشاءات العمومية من أهم ركائز الاقتصاد الوطني، لكونها استثمارًا طويل الأمد ومحركا للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

ويساهم الإنفاق على البنية التحتية من مدارس، ومستشفيات، وغيرها في رفع الإنتاجية العامة، وجذب الاستثمار الخاص، كما يخلق فرص عمل، لأن قطاع البناء والتشييد من أكثر القطاعات توليدا للوظائف، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، كما يخلق الاستثمار في المباني العمومية نشاطًا اقتصاديًا إضافيًا في قطاعات أخرى.

وتحفز الاستثمارات في مجال المباني العمومية، كذلك، النمو قصير المدى عبر المشاريع الكبرى التي تضخ سيولة في الاقتصاد، إلى جانب تعزيز النمو طويل المدى من خلال تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة قدرته التنافسية.

وفضلا عن دورها الاقتصادي والتنموي فإن لهذا النوع من الاستثمارات دورها الاجتماعي كتحسين جودة الحياة، لأن بناء المدارس والمستشفيات والمرافق العامة يرفع مستوى الخدمات الأساسية.

كما تساهم الاستثمارات العمومية في مجال المباني في تقليص الفوارق الاجتماعية، من خلال توزيع المشاريع على المناطق الهشة، مما يساهم في تحقيق العدالة.

ويمكن القول إن المباني والإنشاءات العمومية ليست مجرد مشاريع إنشائية، بل هي أداة استراتيجية للتنمية الشاملة، تجمع بين: تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحسين الظروف الاجتماعية.

4000 قسم دراسي

وشهدت موريتانيا خلال السنوات الأخيرة تقدماً ملحوظاً في مجال تشييد المباني العمومية، وذلك بهدف ضمان الولوج إلى الخدمات الأساسية

الضرورية للتنمية المحلية.

ولوضح مدير المباني والتجهيزات العمومية بوزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي، السيد إبراهيم ولد لسقير، أن القطاع أشرف على إنجاز عدد كبير من هذه المنشآت في وقت قياسي، شملت المدارس، والمرافق الصحية، ومؤسسات التعليم الفني والمهني، مع احترام معايير الجودة والفعالية.

وأضاف في تصريح لمجلة «الشعب» أن هذه المنشآت؛ التي تحظى بتقدير واسع؛ تلعب دوراً محورياً في تحديث الممتلكات العمومية وتحسين ظروف استقبال المواطنين وراحتهم.

وفيما يتعلق بحصيلة قطاع التعليم، أوضح المدير أنه خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى 2026 تم تحقيق قفزة نوعية من خلال بناء ما يناهز 4000 فصل دراسي، وهو رقم كبير وإنجاز مهم على طريق تعميم التمدرس لكافة الأطفال الموريتانيين في أفضل الظروف.

واعتبر أن من شأن هذا العدد الكبير من الفصول الدراسية أن يساهم في الحد من الاكتظاظ داخل الأقسام، وتقليص التسرب المدرسي، ووضع حد لنظام التناوب بين المدارس.

وأضاف أن الأشغال جارية لبناء ما يزيد على 1300 فصل دراسي إضافي، في إطار برنامج تعميم الولوج إلى الخدمات الأساسية الضرورية للتنمية المحلية.

قطاع الصحة

وفيما يخص قطاع الصحة، أشار المدير إلى أن الوزارة أطلقت سنة 2023، في إطار برنامج أولوياتي الموسع لرئيس الجمهورية، أشغال بناء 20 مركز صحي، حيث تم استلام 6 منها، و9 في مراحلها النهائية، بينما لا تزال 5 قيد الإنجاز.

كما تم إنشاء 28 نقطة صحية ضمن البرنامج، وقد تم بالفعل استلام معظمها، إضافة إلى بناء ثلاثة مستشفيات من فئة H1 في كل من تجكجة، ألاك، ولعيون، على أن تكتمل الأشغال فيها خلال هذا العام، مضيفا أنه بالفعل تم انتهاء الأشغال في مستشفى تجكجة وتتقدم في بقية المستشفيات.

وفي إطار تنفيذ البرنامج الموسع لتعميم الولوج إلى الخدمات الأساسية الضرورية للتنمية المحلية، تم نهاية 2025 إطلاق أشغال بناء مستشفيين جهويين في أكجوجت والزويرات.

كما كشف عن مواصلة أشغال إعادة التأهيل وبناء 42 نقطة صحية و38 مركزًا صحيًا، في إطار نفس البرنامج. ويجري التحضير لإطلاق مناقصة لبناء ثلاثة مستشفيات مقاطعية في كل من: مقطع لحجار، والطينطان، وأمبود، وذلك في إطار نفس البرنامج.

وأشار إلى أن مشروع توسعة المركز الاستشفائي في نواكشوط وصل إلى مرحلته النهائية، إضافة إلى إنجاز مختبر لمراقبة جودة الأدوية بلغت نسبة تقدمه 65 بالمائة، ومواصلة أشغال إعادة تأهيل مستشفى نواذيبو.

وفيما يتعلق ببرنامج تنمية مدينة نواكشوط، أوضح مدير المباني والتجهيزات العمومية بوزارة الإسكان، أن هناك أشغال بناء 28 مركزًا صحيًا، سيتم استلامها في شهر يونيو 2026.

قطاعات أخرى

وفي مجال الشباب والرياضة، أوضح المدير أنه تم إنجاز عدة منشآت ضمن هذا البرنامج، من بينها ملعبي السبخة والميناء، وقاعة رياضية متعددة الاستخدامات في عرفات، وساحة عمومية كبيرة أمام المركز الدولي للمؤتمرات «المختار ولد داداه» في نواكشوط.

كما تم بناء قاعتين رياضيتين في كيهيدي وكيفه، وخمسة ملاعب لكرة القدم المصغرة، وثلاثة ملاعب بعشب اصطناعي، وذلك في إطار برنامج تنمية مدينة نواكشوط.

كما تم استكمال بناء ملعبي تيارت ودار النعيم سنة 2025، إضافة إلى إنشاء ملعب بلدي في بابابي، وبناء فضاءين للشباب أحدهما في ولاته قد اكتملت أشغاله، وآخر يتم التحضير لإطلاقه في تيشيت.

أما في قطاع التعليم العالي فأكد أنه تم تنفيذ عدة مشاريع، من بينها توسعة جامعة نواكشوط العصرية، والمعهد الرقمي في نواكشوط والمدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء. وتجري الأشغال في توسعة المعهد العالي التكنولوجي في روصو، ومدرسة التجارة والأعمال في نواكشوط.

وبخصوص التعليم الفني والمهني، قال إنه تم إنجاز عدة منشآت، مدرسة البترول والمعادن والغاز والقرية الصناعية، والثانوية التجارية، ومدرسة للتكنولوجيا المعلومات والاتصال في نواذيبو.

أما قطاع الشؤون الإسلامية، فأشار المدير إلى أن هناك 40 مسجدًا داخل البلاد، اكتملت الأشغال في معظمها، وبناء المسجد الكبير في بوغي، ومسجد سوكوجيم PC في نواكشوط، بالإضافة إلى التحضير لبدء الأشغال في توسعة المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية.

وفي إطار تعزيز السيادة الوطنية، أوضح أنه تم الانتهاء من بناء سفارات موريتانيا في كل من أبوظبي، ونيامي، والرباط، إضافة إلى أشغال تأهيل السفارة في داكار، فيما تتواصل الأشغال في سفارتنا بهلسنكو.

وفيما يخص المباني الإدارية، كشف أنه تم تنفيذ مشاريع كبرى، من بينها بناء مقرات المندوبية العامة لتسيير الأزمات والأمن المدني، والمندوبية العامة للأرشيف الوطني، ومقر السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية(HAPA)، وإعادة تأهيل وتوسعة مبنى وزارة التجارة والسياحة، وتحديث مباني الوزارة الأولى السابقة، ومفوضية حقوق الإنسان، وبناء مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إضافة إلى مكاتب ومقرات سكن للحكام في عدة مناطق مثل: تفرغ زينة والميناء والتيكان واطويل، ولكسيبه 2، ومبنى دار الضيافة في الزويرات، وتجري الأشغال في إعادة تأهيل مباني محكمة الحسابات.

وفيما يتعلق بالصعوبات، أوضح المدير أن أبرز المشاكل التي تواجه قطاع المباني في موريتانيا تتمثل في غياب الصيانة، وضعف تأهيل الشركات، ونقص جودة المتابعة، وضعف تأهيل اليد العاملة، مبينا أنه لمعالجة هذه الإشكالات، قامت الدولة بوضع آلية دقيقة لمتابعة الأشغال، وكذا نظام لتصنيف وتأهيل الشركات الوطنية إلى خمس فئات في مجال البناء، وهو ما قال إنه أعطى نتائج إيجابية ملموسة.

الخرائط الطبوغرافية:

أداة سيـــــادة ودور تنمـــــــوي

إعداد: فاطمة السالمه محمد المصطفى

باعتبارها أداة أساسية لفهم المجال الطبيعي وتنظيم استغلاله.. شكلت الخرائط الطبوغرافية بموريتانيا أداة فعالة في المسيرة التنموية للبلد، فلعبت دورا مهما في التخطيط الأمثل بتوجيه القرار من جهة.. وحجر الزاوية في ترسيم الحدود وإنشاء الطرق وبناء الجسور والمستشفيات والمدارس في المواقع المناسبة من جهة أخرى.. ما جعل منها وسيلة تنموية مستدامة.

ولتسليط الضوء على الموضوع والاطلاع عن قرب على حيثياته وسبر أغواره أجرت مندوبة مجلة «الشعب الشهرية» لقاء مع السيد أحمد بن اجاه مدير مديرية الخرائط والمعلومات الجغرافية بوزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي، فجاءت ردوده على النحو التالي؛ بدء بالتعريف.. ومرورا بالأهداف والمهام والصوائق والحلول.. وصولا إلى المنجزات مفصلا المجالات الرئيسية التي تركز عليها تدخل قطاعه لغاية الشهر الجاري.

وعن دور مديرية الخرائط والمعلومات الجغرافية يقول مديرها المهندس أحمد ولد اجاه: «تحددت مهمة مديرية الخرائط والمعلومات الجغرافية وفقًا للمرسوم رقم PM/MHUAT/2022/062، الذي يحدد مسؤوليات وزير الإسكان والتخطيط العمراني والتنمية الإقليمية، وتنظيم مسؤوليات الإدارة المركزية لوزارته، فمديرية الخرائط والمعلومات الجغرافية، تحت إشراف الوزير، مسؤولة عن:

- إجراء الدراسات ومتابعتها، وتنفيذ ومراقبة مخرجات الأعمال الجغرافية والجيوديسية والخرائطية في جميع أنحاء البلاد؛
- أرشفة ونشر المنتجات الخرائطية والصور الجوية وصور الأقمار الصناعية؛
- تسيير الشبكات المسح الجيوديسي والتسوية؛
- ترسيم الحدود؛
- إنتاج ونشر خريطة مرجعية وطنية؛
- تطوير وتحديث ونشر قواعد البيانات الجغرافية؛

- تطبيق نظم المعلومات الجغرافية؛
- تطوير قاعدة بيانات أسماء الأماكن بالتعاون مع الإدارات المعنية».

ولخلف السيد أحمد بن اجاه أن إدارة المعلومات الجغرافية يرأسها مدير يعاونه نائب مدير، وتضم مصلحتين:

- مصلحة المعلومات الجغرافية، التي تشمل قسمين: قسم الوجهات الجغرافية، قسم تطوير النظم؛
- مصلحة الخرائط ومسح الأراضي، التي تشمل قسمين: قسم الجيوديسيا والتصوير المساحي، قسم الحدود والمناطق الحدودية.

وفي معرض حديثه عن الدور المحوري لإدارة الخرائط والمعلومات الجغرافية في التنمية يقول المهندس أحمد: «يمكن للخرائط أن تسهم في تسيير العقار والتنمية المستدامة لمدننا، حيث تلعب دورا محوريا في تسيير العقار والتنمية المستدامة للمدن، لا سيما بفضل الأدوات الحديثة التي تشكل نظام الإسناد الخرائطي، مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وصور الأقمار الصناعية والصور الجوية».

وأشار السيد المدير إلى أن النظام المرجعي الخرائطي يسهم إسهاما ملموسا في مواجهة التحديات التالية:

1. تسيير العقار والسجل العقاري:

- أمن العقار: تُتيح البنى التحتية للبيانات الجغرافية المكانية (الأنظمة المرجعية الخرائطية أو الجيوديسية) تحديد حدود قطع الأراضي بدقة (السجل العقاري)، وتتبع تاريخها، وتسجيل حقوق الملكية، مما يُقلل من النزاعات العقارية.
- تحديد إمكانات العقار: تُساعد هذه البنى التحتية للبيانات الجغرافية المكانية (الأنظمة المرجعية الخرائطية أو الجيوديسية) في تحديد الأراضي الشاغرة، والمواقع الصناعية المهجورة، أو المناطق غير المُستغلة لإعادة التطوير، مما يُحد من التوسع العمراني العشوائي.
- التخطيط والتنمية الحضرية: تُشكل هذه البنى التحتية أساسًا لإعداد وتنفيذ التخطيط الحضري (الخطة الحضرية المحلية، مخطط التماسك الإقليمي) وتخطيط البنية التحتية.

2. التنمية الحضرية المستدامة:

- مكافحة التوسع العمراني العشوائي: من خلال رسم خرائط استخدام الأراضي، يُمكن للمدن تحسين تكثيف المناطق القائمة

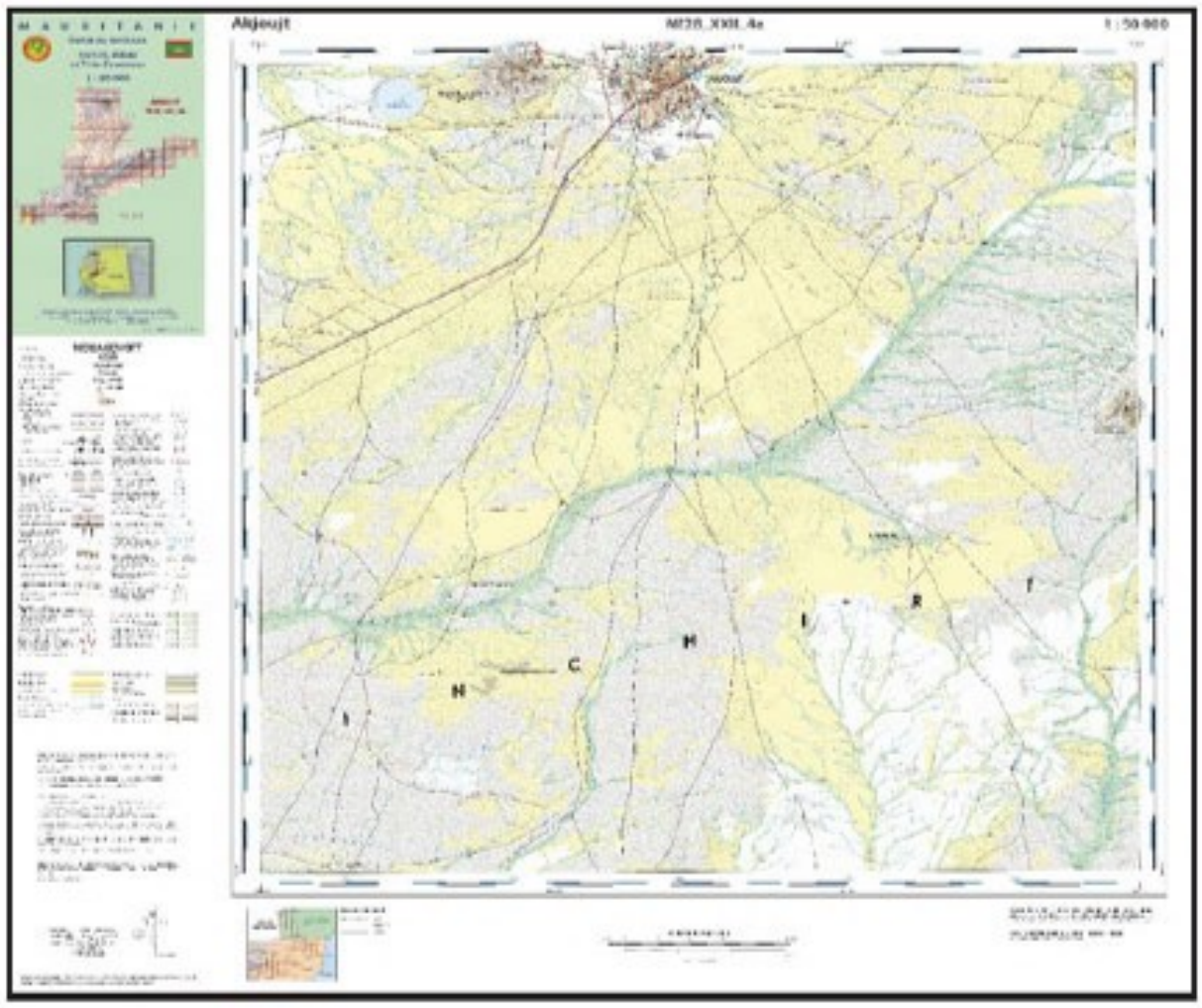

وحماية المساحات الطبيعية أو الزراعية.
• تسيير المخاطر الطبيعية: تُتيح خرائط مناطق الفيضانات، ومناطق الانهيارات الأرضية، ومناطق حرائق الغابات، توقع المخاطر وتكييف عمليات البناء.
• التنقل المستدام: تُسهم الخرائط في تحسين شبكات النقل العام، وتخطيط مسارات الدراجات، والحد من السفر الملوث للبيئة .
• تسيير الموارد: تمكن البنية التحتية للبيانات الجغرافية المكانية (أنظمة الإسناد الخرائطية أو الجيوديسية) من تحديد مواقع شبكات المياه والطاقة ومراقبتها، بالإضافة إلى تسيير النفايات.
وفوق هذا وذاك، تسهل الخرائط تسيير العقار بشفافية.. فهي تساعد على توضيح ملكية الأراضي، والحد من النزاعات العقارية، وضمان حقوق السكان، كما أن سجل الأراضي المُفصّل جيدًا يجعل المعاملات أكثر موثوقية ويُقلل من التقاضي.
وفي معرض إجابته عما إذا كانت الخرائط تؤخذ في الاعتبار عند التخطيط والتنمية العمرانية على المستوى الوزاري يؤكد مدير مديرية الخرائط والمعلومات الجغرافية أن رسم الخرائط يعد أساسا ويؤخذ في الاعتبار بشكل منهجي عند التخطيط والتنمية العمرانية، فهي تشكل الأساس التقني والبصري لفهم وتحليل وهيكلة المنطقة، لذلك تستخدم الخرائط كأداة تشخيصية وتحليلية قبل البدء بأي مشروع، حيث تتيح الخرائط إمكانية تصور القيود (التضاريس، المخاطر الطبيعية، شبكات الأنفاق) وتحليل استخدامات الأراضي، وحركة المرور، وكثافة المباني.
• دعم الوثائق التنظيمية: تُعد وثائق التخطيط الحضري، مثل خطة التنمية الحضرية المحلية أو مخططات التطوير، وثائق خرائطية في جوهرها. فهي تُحدد مناطق البناء، والمساحات الخضراء، والبنية التحتية.
• النمذجة والمحاكاة (نظم المعلومات الجغرافية والخرائط ثلاثية الأبعاد): تتيح نظم المعلومات الجغرافية والخرائط ثلاثية الأبعاد محاكاة تأثير المشاريع العمرانية الجديدة، وتحسين مواقع البنية التحتية، وإدارة الشبكات.
يساعد هذا صانعي القرار على اتخاذ قرارات مدروسة للتنمية الحضرية المستدامة، على سبيل المثال، من خلال تحديد المناطق المعرضة للخطر أو تخطيط قرب المنشآت التجارية .
وعن الدور التنموي لرسم خرائط مناطق المخاطر للوقاية من الكوارث وإدارتها والضغط الموضوعة في هذا الصدد وحماية البيئة وهل يُؤخذ في الاعتبار التوفيق بين تطوير الإسكان والحفاظ على النظم البيئية والتنوع البيولوجي؟ يوضح السيد المدير أنه في الخريطة الطبوغرافية، تحدد جميع المعوقات (التضاريس، والمخاطر الطبيعية، والشبكات تحت الأرض)، ويتم إنشاء قاعدة بيانات موثوقة.ستُمكّن هذه المعلومات السلطات والمتخصصين من اتخاذ قرارات مدروسة للتنمية الحضرية المستدامة.
ويمكننا، يضيف السيد المدير، ذكر بعض الجوانب الرئيسية لرسم خرائط المخاطر في هذا المجال:

1. أهداف رسم خرائط المخاطر:

• الوقاية والتخفيف: تحديد المناطق الخطرة للحد من تطوير البنية التحتية الجديدة وتخطيط استخدام الأراضي وفقًا لذلك.
• تسيير الأزمات: تسهيل تحديد المناطق المعرضة للخطر، والتنبؤ بالفيضانات (على سبيل المثال، من خلال الخرائط ثلاثية الأبعاد)، وتصوير نقاط الضعف.
• الإعلام والتوعية: إطلاع المواطنين وصناع القرار من خلال أدوات بصرية (خرائط التنبؤ بالأضرار، ومواقع الإخلاء)

2. الاستخدام في إدارة الكوارث (قبل وأثناء وبعد):

• قبل (الوقاية): تساعد الخرائط في تنظيم التخطيط الحضري (مثل خطط الوقاية من المخاطر).
• أثناء (الأزمة): تُستخدم لتحديد طرق الإخلاء ومواقع الإيواء.
• بعد (الدروس المستفادة): تساعد هذه الخرائط في تحليل الأضرار من خلال الربط بين المناطق المتضررة بالفيضانات والتعويضات عن الكوارث الطبيعية، وبالتالي تعديل تدابير الوقاية المستقبلية.
.3أمثلة على الخرائط موضحة في هذا المجال:
- خريطة طبوغرافية لنواكشوط بمقياس 1:10000
- خرائط طبوغرافيـــــــة لنواكشوط

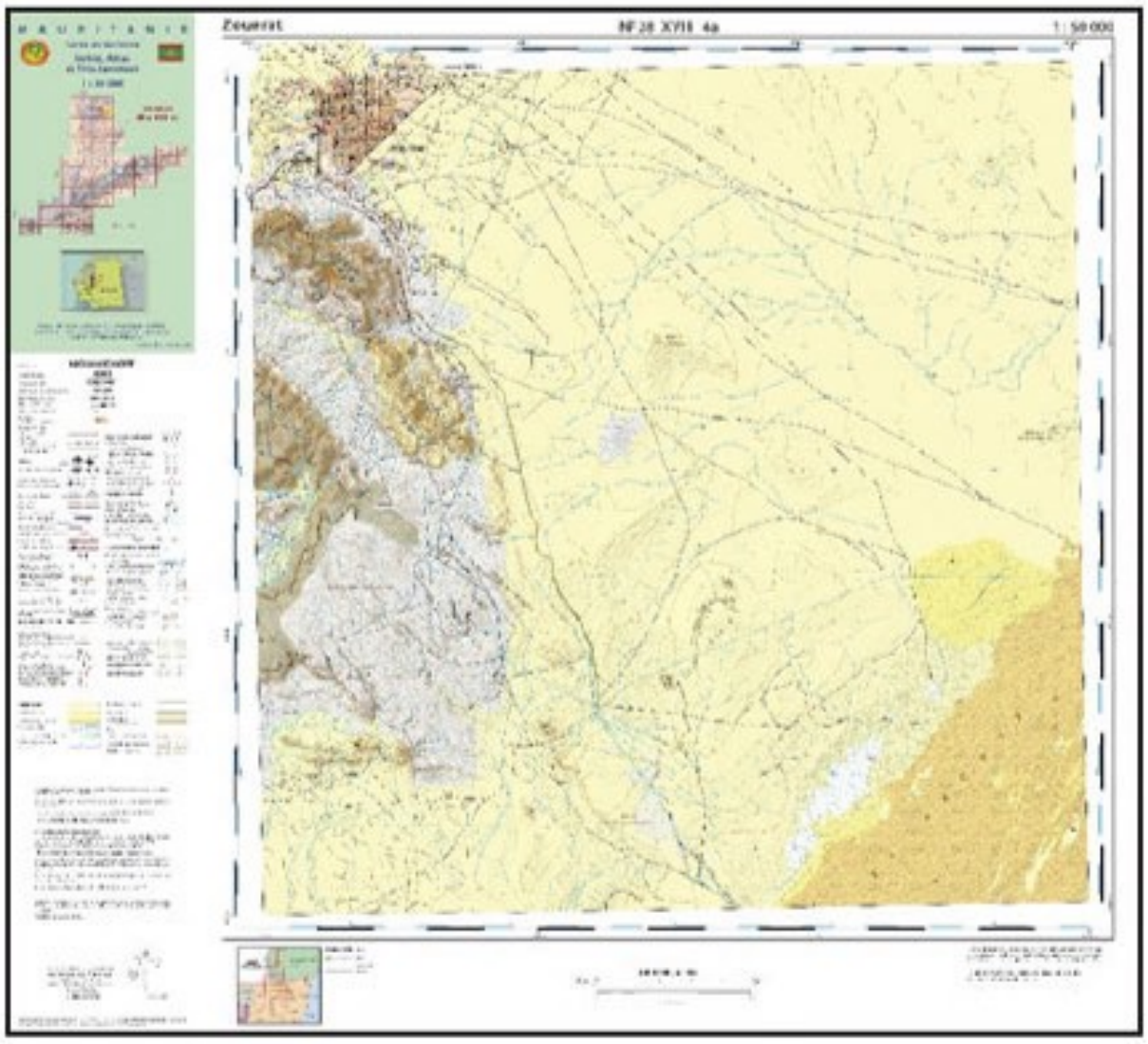

بمقياس1:50000 و1:200000

وفيما يتعلق بالجانب البيئي، يسمح رسم الخرائط الحديثة البُعد البيئي للتوفيق بين التوسع العمراني والحفاظ على النظم البيئية والتنوع البيولوجي.

وباختصار، يعد رسم خرائط المخاطر أداة أساسية لإدارة الكوارث، إذ يتيح تصور المخاطر (الطبيعية أو التكنولوجية) وتحليلها وتحديد أولوياتها لحماية الأفراد والممتلكات، وهو يجمع بين تحليل المخاطر (تاريخها وشدتها) ومدى تأثر المنطقة بها.

أما بخصوص دور الخرائط في عملية صنع القرار لتقييم مشاريع التنمية فيؤكد السيد أحمد بن اجاه أن الخرائط تشكل البيانات الجغرافية المكانية، سواء من أنظمة الإسناد الجيوديسية (الشبكات الجيوديسية، وشبكات التسوية، والشبكات الجاذبية) أو أنظمة الإسناد الخرائطية (الخرائط الجوية، وصور الأقمار الصناعية، ونظم المعلومات الجغرافية)، وهي أساس جوهري لاتخاذ قرارات مستنيرة، ويسهم نهجها في السياسات العامة في تحسين تخطيط ومراقبة وتقييم الإجراءات الحكومية بشكل ملحوظ على سبيل المثال:

1. الأمن والاستقرار الإقليمي:

تلعب البنية التحتية الجغرافية المكانية دورا محوريا في الوقاية من الأزمات الأمنية وإدارتها، فهي تتيح مراقبة إقليمية دقيقة، وتسهل رصد التحركات المشبوهة، وتعزز قدرات الاستجابة السريعة لقوات الأمن، وفي المناطق الحساسة، تسهم في تحسين التنبؤ بالمخاطر وتنسيق التدخلات بفعالية.

2. ترسيم الحدود وتسييرها:

يعد ترسيم الحدود بشكل واضح ومتفق عليه مسألة بالغة الأهمية لتحقيق السلام والتعاون بين الدول. وتوفر الأدوات الجغرافية المكانية حلولا موثوقة وشفافة لرسم خرائط الحدود وترسيمها، كما أنها تسهم في الحد من النزاعات المتعلقة بالغموض الإقليمي، وتدعم العمليات الدبلوماسية ببيانات موضوعية وقابلة للتحقق .

3. الحوكمة والشفافية:

تعتمد الحوكمة الحديثة على الوصول إلى معلومات موثوقة ومشتركة، تعزز البنى التحتية الجغرافية المكانية الشفافية من خلال إتاحة البيانات للمؤسسات والشركاء والمواطنين، كما تدعم اللامركزية بتمكين السلطات المحلية من تخطيط استخدام الموارد بشكل أفضل وتحسين تقديم الخدمات العامة.

4. مشاريع التخطيط والتنمية:

سواء تعلق الأمر بالبنية التحتية للطرق، أو الإدارة الحضرية، أو إدارة الأراضي، أو الزراعة، أو إدارة الموارد الطبيعية، تُعد البيانات الجغرافية المكانية أساسية. فهي تُتيح الاستخدام الأمثل للموارد، وتحديد المجالات ذات الأولوية، وضمان التنمية المتناغمة والمستدامة.كما تُسهم في تعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ من خلال تسهيل إدارة المخاطر البيئية.

المشاريع المنجزة والآفاق المستقبلية

أولاً: المشاريع المنجزة

خلال الفترة 2022-2025، نفّذت المديرية الإجراءات التالية :

1. مكون البنية التحتية الجيوديسية:

خلال هذه الفترة، نفّذت مديرية رسم الخرائط والمعلومات الجغرافية الإجراءات التالية:

أ) الشبكة المكانية:

خمس (5) محطات GNSS CORS دائمة (نواكشوط ميناء تانيت، انواذيبو، روصو، ميناء تانيت) من أصل ست عشرة (16) محطة مُخطط لها في جميع أنحاء البلاد.

ب) الشبكة العمودية:

- شبكة جيوديسية من الدرجة الأولى تتكون من 72 نقطة مرجعية موزعة في جميع أنحاء البلاد؛
- إعادة رصد وتأهيل شبكة التثليث في نواكشوط.

2. مكون البنية التحتية للتسوية:

شبكة تسوية من الدرجة الأولى:

- تركيب مقياس للمد والجزر؛

- وضع الشروط المرجعية لإنشاء شبكة التسوية من الدرجة الأولى، بطول300 كيلومتر تقريبا، على طول المحاور التالية: انواكشوط- الشلمي، انواكشوط- أكجوجت، انواكشوط- روصو- سد مانانتالي، وانواكشوط- الاك؛
- وضع مواصفات تركيب وإنشاء علامات التسوية على طول محوري انواكشوط- الشلمي، انواكشوط- روصو- سد مانانتالي؛
- تركيب وتصنيع علامات التسوية على طول محوري انواكشوط- الشامي ، انواكشوط- رو صو - سد مانانتالي.

3. مكون الخرائط:

- إعداد العديد من الوثائق الفنية (مشروع الخرائط، الخطة الوطنية للجيوماتكس، المعهد الجغرافي الوطني، والبوابة الجغرافية)؛
- إطلاق الدراسات لهذه المشاريع؛
- نتائج الدراسات: مشروع الخطة الوطنية للجيوماتكس (PNG)، مشروع المعهد الجغرافي الوطني، رسم الخرائط متوسطة النطاق، إنشاء بوابة جغرافية، إلخ ...
- إنشاء خريطة بمقياس 1:50,000 وتعميمها إلى 1:200,000، تغطي مساحة 62,000 كم²، وتشمل جزءًا من مناطق إنشيري وأدرار وتيريس زمور، مع قاعدة بيانات.

ثانيا: المشاريع الجارية

1. مكون البنية التحتية للمسح الجيوديسي والتسوية:

رصد وحساب شبكة التسوية على طول محور نواكشوط-شامي ومحور نواكشوط- روصو-سد مانانتالي.

2. مكون رسم الخرائط:

- لتنفيذ مشروعي (بابوا غينيا الجديدة والمعهد الوطني للمسح الجيولوجي)، واللذين يجري التواصل بشأنهما حاليا؛
- إنشاء بوابة جغرافية، قيد التطوير حاليا؛
- ترسيم الحدود الإقليمية وفقًا للوائح المعمول بها (رسم خرائط دقيقة للحدود الإقليمية استنادًا إلى القوانين واللوائح السارية).

ثالثًا: المشاريع المخطط لها

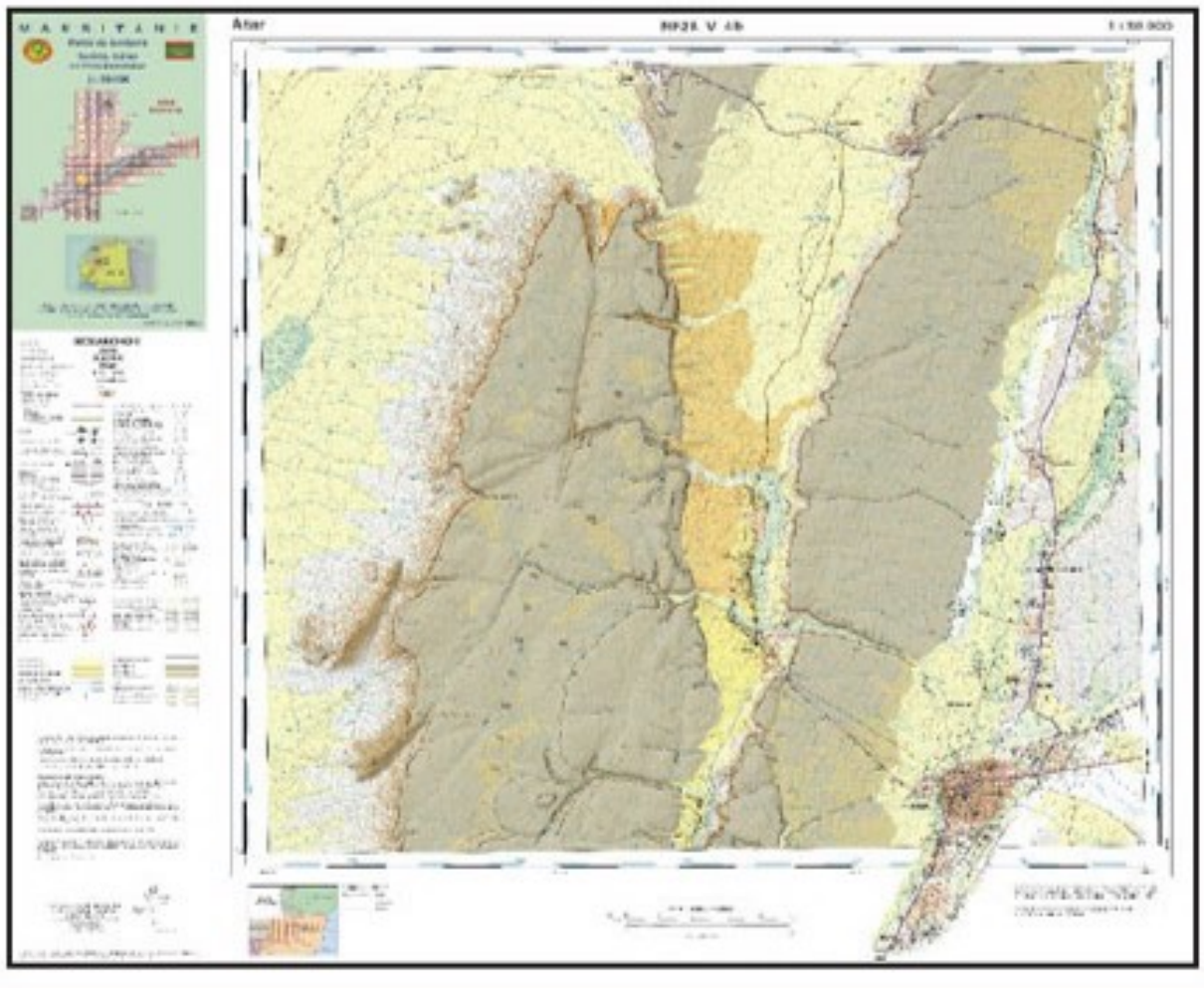

1. مكون البنية التحتية للمسح الجيوديسي والتسوية:

- من المخطط إنشاء أربع (4) محطات دائمة لنظام تحديد المواقع العالمي عبر الأقمار الصناعية (GNSS) وشراء المعدات اللازمة؛
- توسيع شبكة المسح الجيوديسي في الوادي.

2. مكون رسم الخرائط:

- إعداد خريطة أساسية بمقياس 1:50,000 تغطي جزءًا من الإقليم الساحلي الوطني منطقتي (نواكشوط ونواذيبو) والجزء الغربي من مناطق (إنشيري وأدرار وتيريس زمور)؛
- تحديث الخريطة الطبوغرافية لمنطقة نواكشوط (بمقياس) (1:10,000).

رابعا: التعاون الوطني والدولي

1. التعاون الوطني:

أ) نُفذت مشاريع في مجال البنية التحتية الجيوديسية والخرائطية في إطار اتفاقية عام 2018 بين وزارة الدفاع الوطني ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني والتنمية الإقليمية؛
ب) اتفاقية بين قسمنا وجامعة نواكشوط؛
ج) مديرية الخرائط والمعلومات عضو في اللجنة الوطنية لإدارة الحدود (موريتانيا- السنغال، موريتانيا- مالي، وموريتانيا- الجزائر).

2. التعاون الدولي:

أ) اتفاقية مع فرنسا في مجال الخرائط لم تُفعّل بعد؛
ب) منظمات إقليمية ودولية متخصصة: مشاركة مديرية الخرائط والمعلومات في الأنشطة الإقليمية.

خامسا: المعوقات

- نقص التنسيق بين مختلف الجهات المعنية في القطاع: عدم توحيد المعلومات الجغرافية؛
- نقص الموارد البشرية والمعدات والمباني المناسبة؛
- نقص الموارد المالية.

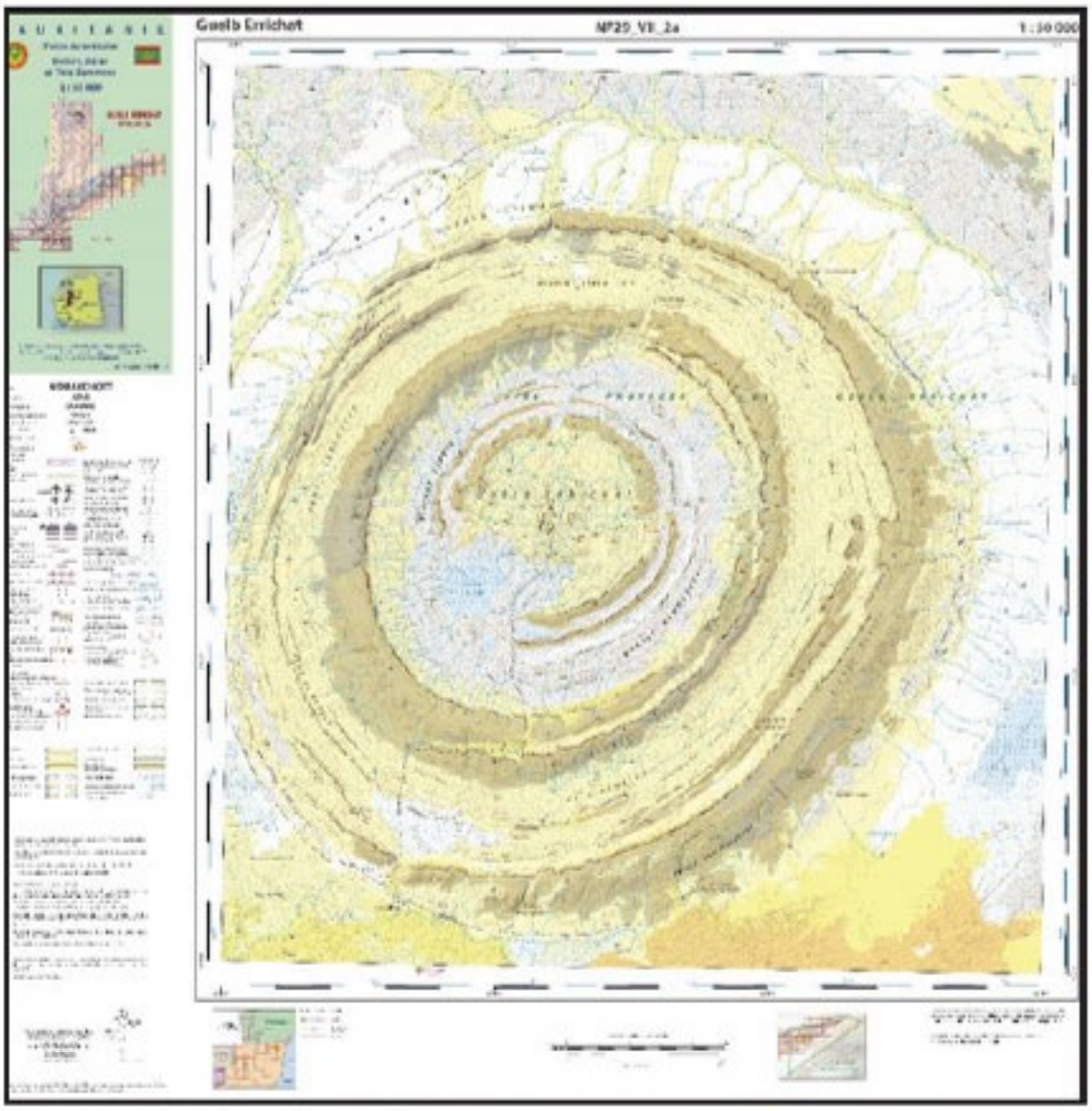

سادسا: الآفاق المستقبلية

– تطوير التعاون دون الإقليمي والدولي، وكذلك التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة؛
– تنشيط المشاركة في الاجتماعات مع المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة؛
– تعزيز التنسيق بين القطاعات؛
– تطبيق تدابير تنظيمية لضمان الامتثال للمعايير وأفضل الممارسات في استخدام البيانات الجغرافية المكانية؛
– إنشاء معهد وطني للجغرافيا.

سابعا: الخاتمة والمقترحات

اتخاذ الإجراءات التنظيمية اللازمة للموافقة على مسودات النصوص المنشئة للمعهد الوطني للجغرافيا واعتماد الخطة الوطنية للجيومانكس.
يُعدّ رسم الخرائط والجيوديسيا، وإدارة نظم المعلومات الجغرافية، والتحليل المكاني أدوات أساسية في التخطيط الحضري، والأمن، وإدارة الموارد الطبيعية، والبيئة، والبنية التحتية، والوقاية من المخاطر.
على الرغم من تزايد الاحتياجات، لا يوجد في بلادنا مؤسسة وطنية مُخصصة لإنتاج وإدارة ونشر المعلومات الجغرافية المرجعية.
لذا، يعد إنشاء المعهد الوطني للجغرافيا ضروريًا في ظل تسارع وتيرة التنمية، والإدارة الفعّالة للأراضي الوطنية، وتوفير بيانات جغرافية موثوقة، والتي أصبحت من الأولويات الاستراتيجية.
الخطة الوطنية للجيومانكس (PNG): برنامج استراتيجي يهدف إلى هيكلة وتطوير استخدام بيانات وأدوات الجيومانكس داخل البلاد.
الهدف الرئيسي للخطة الجغرافية الوطنية عموما:
• تحسين الإدارة المكانية الإقليمية وعملية صنع القرار من خلال المعلومات الجغرافية.
• إنشاء بنية تحتية وطنية للبيانات الجغرافية لجمع البيانات الجغرافية المرجعية والقطاعية وإدارتها ونشرها وحفظها.
• تعزيز قدرات الجهات الوطنية المعنية في مجال الجيومانكس (من خلال التدريب والخبرات.
• ضمان تنسيق وإدارة إنتاج المعلومات الجغرافية واستخدامها بين مختلف الجهات العامة والخاصة.
أمثلة: غالبا ما تُبنى هذه الخطط حول عدة مجالات رئيسية:
• إدارة القطاع وتنسيقه.
• إنشاء نظام مرجعي جغرافي وطني.
• نشر المعلومات الجغرافية وفهرستها.
• تنفيذ مشاريع قطاعية تجريبية (تخطيط استخدام الأراضي، الزراعة، إدارة المياه، الوقاية من المخاطر، إلخ
• التدريب وتنمية المهارات.
• دعم التواصل وإدارة التغيير.
باختصار، تعتبر الخطة الوطنية للجيومانكس أداةً للحوكمة الاقتصادية والاجتماعية الجيدة التي تهدف إلى تحسين المعرفة والتحكم في التراث الوطني المرجعي الجغرافي.
وعن التوصيات لتحسين نمج رسم الخرائط في التنمية الوطنية ومن أجل الاستفادة القصوى من البنية التحتية الجغرافية المكانية اقترح السيد المدير ما يلي:
– وضع سياسات وطنية لإدارة البيانات الجغرافية المكانية ومشاركتها؛
– التنسيق بين الهياكل المعنية؛
– تعزيز القدرات التقنية والبشرية في هذا المجال؛
– تشجيع التعاون بين المؤسسات وعلى المستوى الإقليمي؛
– الاستثمار في التقنيات الحديثة والأنظمة القابلة للتشغيل البيني؛
– ضمان إطار قانوني مناسب لحماية البيانات واستخدامها.
وختاما، لم تعد البنية التحتية الجغرافية المكانية ترفًا تقنيًا، بل ضرورة استراتيجية، فهي تُشكل ركيزة أساسية لضمان الأمن، وتعزيز السيادة الإقليمية، وتحسين الحوكمة، وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من الفوضى إلى التنظيم:

كيف يعيد تصنيف المؤسسات رسم ملامح قطاع الأشغال العمومية

إعداد: سيدي ولد مرب

لطالما اتسم قطاع البناء بوجود جدل حول آليات إسناد الصفقات العمومية، غير أنه يشهد اليوم تحولًا نوعيًا. وفي صميم هذا التحول يبرز برنامج تصنيف وتأهيل مؤسسات البناء والأشغال العمومية، الذي يعيد تعريف شروط الولوج إلى الصفقات، ويعزز تثمين القدرات الحقيقية للشركات.

وفي هذا السياق، التقينا بالسيد يحفظ ولد اشريف، الأمين الدائم للجنة الوطنية لتأهيل وتصنيف مؤسسات الأشغال العمومية. ومن خلال حديثه لمجلة «الشعب» الشهرية، أكد أن النظام الجديد، الذي تقرر اعتماده سنة 2022، يشكل منعطفًا هامًا في تنظيم قطاع البناء والأشغال العمومية في موريتانيا.

وأوضح أنه في إطار إصلاح هذا القطاع، اعتمدت الحكومة سنة 2022 نظامًا وطنيًا لتأهيل وتصنيف المؤسسات. ورغم أن هذا النظام لا يزال في طور الترسخ، إلا أنه يفرض نفسه تدريجيًا كأداة محورية لتنظيم القطاع. وأضاف أن هذا النظام يندرج ضمن توجه عام للدولة يرمي إلى تأطير أفضل للولوج إلى الصفقات العمومية.

وقال في هذا السياق: «لقد جاء المرسوم رقم 2022/172 الصادر بتاريخ 21 نوفمبر 2022 لتصحيح عدد من الاختلالات التي كانت قائمة، خاصة ما يتعلق بمدى توافق قدرات المؤسسات مع الصفقات المسندة إليها»، مضيفًا أن الأمر لا يتعلق بمجرد تعديل فني بحت، بل بتغيير جوهري في المقاربة، إذ لم يعد بإمكان أي مؤسسة المشاركة في صفقات البناء والأشغال العمومية ما لم تكن مؤهلة ومصنفة مسبقًا.

وترتكز هذه الآلية على معايير دقيقة، حيث أوضح أن التأهيل يُمنح بناءً على مراجع حقيقية وموثقة، ولا يتم الاعتماد إلا على الأشغال التي أنجزتها المؤسسة فعليًا بوسائلها البشرية والمادية الخاصة، مؤكدًا أن هذه المقاربة تعزز مصداقية النظام وتحد من الممارسات التي تقوم على الإسناد إلى خبرات غير مباشرة.

وأشار إلى أنه بعد مرحلة التأهيل، يتم تصنيف المؤسسات ضمن فئات، موضحًا أن هذا التصنيف يأخذ بعين الاعتبار الوسائل الفنية، والموارد البشرية، والقدرة المالية، ومستوى الأداء. ويحدد هذا التصنيف نوع الصفقات التي يمكن للمؤسسة الولوج إليها، وحجم الأشغال التي يمكنها تنفيذها. وأضاف أن هذا النظام يساهم في تنظيم أفضل للقطاع، حيث تعمل كل مؤسسة ضمن إطار يتلاءم مع قدراتها الحقيقية.

وأكد أنه منذ إنشاء اللجنة وحتى الآن، تم تصنيف 405 مؤسسات موزعة على عشرة مجالات ضمن قطاع البناء والأشغال العمومية في موريتانيا، وهي:

- البناء والأشغال العمومية: 259 مؤسسة
- الطرق: 13 مؤسسة
- حفر الآبار: 17 مؤسسة
- الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب: 59 مؤسسة
- السدود: 9 مؤسسات
- سدود الأحواض: 15 مؤسسة
- إنتاج الكهرباء: 5 مؤسسات
- شبكات الكهرباء: 5 مؤسسات
- الصرف الصحي: 10 مؤسسات
- الاستصلاح الزراعي: 13 مؤسسة

وتُصنف هذه المجالات إلى ثلاث فئات، باستثناء قطاع البناء الذي يضم خمس فئات. ولا يقتصر أثر هذا النظام على تنظيم السوق فحسب، بل يفتح أيضًا آفاقًا جديدة.

وفي هذا الصدد، أكد أن التصنيف يتيح توزيعًا أكثر إنصافًا للصفقات العمومية، من خلال تحديد سقف سنوي لكل فئة، مما يمنع تركز الصفقات في يد عدد محدود من المؤسسات. ويرى أن هذه النقطة أساسية، لأنها تمنح عددًا أكبر من المؤسسات فرصة الولوج إلى الصفقات وفق قدراتها.

كما أبرز انعكاسات النظام على تنظيم القطاع، مشيرًا إلى أن الحصول على التأهيل يستلزم الامتثال للمتطلبات الجبائية والاجتماعية، من خلال

التسوية الضريبية والتصريح برقم الأعمال والتسجيل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد كان لهذا الشرط أثر مباشر على التشغيل، حيث أوضح أنه تم خلق أكثر من 2000 فرصة عمل مباشرة بفضل الديناميكية التي أوجدها هذا النظام.

وعلى الصعيد الفني، أشار إلى أن النتائج بدأت تظهر تدريجيًا، قائلاً: «نلاحظ تحسنًا في جودة الأشغال واحترامًا أفضل لآجال التنفيذ، نتيجة التوافق بين قدرات المؤسسات ومتطلبات المشاريع». واستشهد في هذا السياق ببرنامج التنمية الاستعجالية لمدينة تواكشوط ومدن الداخل، حيث تبدو نتائج التصنيف مشجعة، إذ إن جميع المؤسسات التي تنفذ هذه البرامج هي شركات حاصلة على رخص التصنيف.

وفيما يتعلق بتسيير هذا النظام، أبرز ولد اشريف الدور المحوري للجنة الوطنية، التي أصبحت فاعلة منذ سنة 2024، وتضم 22 عضوًا يمثلون قطاعات وزارية (العالية، المياه، الزراعة، الطاقة، النقل، التجارة...)، ومؤسسات عمومية (الإدارة العامة للضرائب، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، والهيئات المهنية (المهندسين المدنيين، والمعماريين)، إضافة إلى ممثلي القطاع الخاص.

وأكد أن هذا التنوع يضمن معالجة متوازنة ومتكاملة للملفات، مشيرًا إلى أن القرارات تُتخذ بشكل جماعي وفق معايير محددة، بما يعزز شفافية المسار.

وفي السياق ذاته، تم اعتماد منصة رقمية لمعالجة الطلبات، حيث أوضح أن هذه المنصة تتيح تقييم الملفات وفق آلية موحدة، وتضمن تتبع القرارات، مما يحد من التدخلات البشرية ويعزز الشفافية.

ورغم هذه المكاسب، أقر ولد اشريف بوجود تحديات، قائلاً: «ما زال يتعين علينا مواكبة المؤسسات، خاصة الصغيرة منها، للتكيف مع متطلبات النظام». لكنه شدد على الأهم، مضيفًا: «لدينا اليوم إطار منظم يثمن القدرات الحقيقية للمؤسسات، ويساهم في تحسين حكامة الصفقات العمومية».

بيئة تشريعية تواكب التحديات المعاصرة وتضمن التنمية المستدامة

إعداد/ أحمدو ولد آكاه

أجرت مجلة «الشعب» لقاء مع المستشارة الفنية المكلفة بالشؤون القانونية بوزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي، القاضي لمامه محمد الشيخ سيديا، تناولت فيه جهود الحكومة في تطوير وإصلاح القطاع القانوني والإداري، في مجال الإسكان والعمران، والتي جاءت بتوجيهات سامية من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، ما أدى إلى اهتمام رسمي كبير بإصلاح القوانين والإدارة، وتم العمل خلال السنوات الماضية على تحديث المنظومة القانونية وإجراء إصلاحات إدارية لمواكبة التطورات عبر إصلاحات قانونية وإدارية شاملة وتنظيم التخطيط الحضري في مختلف المدن.

وأوضحت المستشارة أن الحكومة صادقت على سلسلة مراسيم وقوانين لتنظيم التعمير والتخطيط، مع التركيز على التخطيط الحضري، وتحسين الجودة، وتعزيز الشفافية في تسيير المشاريع.

وأكدت المستشارة القانونية، خلال اللقاء، أن المجالات القانونية والإدارية حظيت باهتمام خاص في برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وسياسة حكومة معالي الوزير الأول السيد المختار ولد أجاي، وفي هذا السياق عملنا في قطاع الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي على تحديث المنظومة القانونية للقطاع، وإجراء الإصلاحات الإدارية المواكبة للمستجدات.

ورغم أن ورشة الإصلاح القانوني ما تزال قائمة ويجري حالياً إعداد عشرات النصوص والبيانات، فإن السنوات الماضية مثلت ثورة في مجال صياغة النصوص ومراجعتها، واتخاذ القرارات الإدارية الهادفة إلى تحديد المهام وسد الثغرات.

وفي هذا السياق درس مجلس الوزراء وصادق، خلال هذه الفترة، على مئات من القوانين والمراسيم والبيانات، المتعلقة بتطوير العمل في القطاع، نعرضها هنا حسب التسلسل الزمني من الأحدث للأقدم، وذلك على النحو التالي:

- مرسوم يحدد مهام وتشكيلة اللجنة الفنية المكلفة بالتطوير العقاري.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على مخطط تقطيع مدينة بدر بالحوض الغربي.
- بيان حول خطة القطاع لتصفية تأهيل الأحياء العشوائية في العاصمة نواكشوط.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على مخطط عمراني لمدينة كيفه.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على مخطط عمراني لمدينة النعمة.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على مخطط تقطيع توسعة مدينة تيشيت.
- بيان مشترك مع وزارتي الداخلية واللامركزية والمالية يتعلق بالملكية العقارية.
- إصدار قانون التطوير العقاري.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على مخطط عمراني لمدينة لعيون.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على المخطط العام المنفذ لمدينة الطينطان.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على مخطط تقطيع تجمع مالّه - لعصابه.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على مخطط تقطيع تجمع العطف - كورکول.
- مرسوم يقضي بإنشاء لجنة وطنية لتأهيل وتصنيف المقاولات الخاصة بالأشغال العمومية.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على المخطط العمراني لمدينة لمبدشه.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على المخطط العمراني لمدينة جيكني.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على المخطط العمراني لتجمع بالّه - الحوض الشرقي.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على المخطط العمراني لمدينة اركيز.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على مخطط تقطيع توسعة القطاع 22 بتوجنين.
- مرسوم يحدد التوجهات الرئيسية للهندسة المعمارية في بلادنا.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على مخطط عمراني لتجمع كوركي 3 - النوارزة.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على مخطط عمراني لمدينة لامشكط.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على مخطط عمراني لمدينة أتيكن.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على مخطط عمراني لمدينة لعصابه1.
- مرسوم يتعلق بمخططات تقطيع لأحياء، في تيارت وأفاديرن ذات نفع عام.
- مرسوم يتضمن تنظيم وسير عمل المرصد الوطني للاستصلاح الترابي.
- مرسوم يحدد صيغ وإجراءات إعداد وتطبيق ومتابعة وتقييم أدوات الاستصلاح الترابي.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على مخطط تقطيع مدينة نواكشوط
- بيان يتعلق بالإشكالات العمرانية لمدينة نواكشوط.
- مرسوم يقضي بإنشاء مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تدعى الوكالة الوطنية للتنفيذ ومتابعة المشاريع.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على مخطط تقطيع توسعة مدينة عدل بكرو.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على مخطط تقطيع مدينة بومديد.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على مخطط تقطيع مدينة أم الصفية - الحوض الشرقي.
- مرسوم متعلق بتصنيف وحجم التجمعات البشرية والقواعد العامة للتخطيط.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على مخطط عمراني لمدينة تنبيت الجديدة - لكصير.
- قانون يتعلق بالرقابة الحضرية على الساحات والفضاءات العمومية.
- مرسوم يقضي بالمصادقة على مخطط

توجيهي للتهيئة وعمران مدينة نواكشوط. وبينت المستشارة الفنية المكلفة بالشؤون القانونية بوزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي، القاضي أمامه محمد الشيخ سيديا أنه تم إنشاء المرسوم رقم 062-2022 المعدل لصلاحيات وزير الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي وتنظيم الإدارة المركزية لقطاعه، الصادر بتاريخ 5 مايو 2022، والذي وجه إعادة هيكلة القطاع. ومن ضمنها تم استحداث مفتشية عامة للمباني تهدف للحفاظ على السلامة والأمان والجودة العالية للمنشآت العمرانية والبنية التحتية، وذلك عبر عمليات مراجعة وتقييم دقيقة لحالة المباني والتحقق من مطابقتها لمعايير البناء والأمان السارية.

وتكمن الفكرة الرئيسية، حسب المستشارة، وراء استحداث وزارة الإسكان مفتشية عامة للبناء في تحسين جودة المباني التحتية والمباني، حيث يراد لها أن تكون العين الساهرة الضامنة لتطبيق اللوائح والمعايير الفنية، وتقدم الإرشادات والمعايير الجديدة للمشاريع والفاعلين في مجال البناء. هذا فضلاً عن مديريات جديدة للتنظيم والتخطيط والهندسة المعمارية والصيانة والرقابة الحضرية والخرائط والمعلومات الجغرافية.

وأفادت المستشارة القانونية أنه بالموازاة مع ذلك، تم اعتماد سياسة الباب المفتوح، فأبواب مكاتب معالي الوزيرة والسيد الأمين العام مفتوحة أمام جميع المواطنين من مواطنين عاديين أو من متعاملين مع القطاع. كما لتفت ظاهرة التسديد المتأخر التي كان بعض المقاولين يتذرعون بها لتبرير تأخر الأشغال، حيث تكفل المصالح الإدارية والمالية في القطاع، بمتابعة دائمة من طرف السيد الأمين العام، على تسديد المستحقات للجميع بمجرد تنفيذ المهام وفق الشروط المرجعية.

واعتبرت المستشارة عملية الإصلاح القانوني في قطاع الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي ركيزة أساسية ضمن جهوده لتعزيز الحكامة القانونية وتحديث الإدارة حيث تهدف إلى خلق بيئة تشريعية تواكب التحديات المعاصرة وتضمن التنمية المستدامة.

وركزت المستشارة الفنية المكلفة بالشؤون القانونية بوزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي، خلال اللقاء، على أهم محاور هذا الإصلاح بناء على المعطيات القانونية الجديدة، مُبرزة من بينها القوانين التالية:

1 - قانون العمران والبناء نحو فضاء حضري آمن ومنظم

جاء هذا القانون كضرورة ملحة بعد مرور 14 عاماً على مدونة العمران الصادرة في 17 مارس 2008، والتي لم تحقق الأهداف المرجوة منها بشكل كامل. ويتميز القانون الجديد بعدة خصائص إصلاحية:

- معالجة الاختلالات السابقة تغطي الثغرات والنواقص التي لوحظت في التجربة السابقة، مع التركيز على فرض معايير جودة عالية لضمن استدامة المنشآت.
- الاستدامة والبيئة: أدرج القانون مفاهيم حديثة تتعلق بحماية البيئة والتكيف مع التغيرات المناخية، مما يجعله نظاماً تشريعياً «أخضر» بامتياز.
- الرقمنة والتبسيط تفتح الباب أمام الرقمنة التدريجية لمصالح الدولة، خاصة في إجراءات منح رخص البناء مما يقلص البيروقراطية ويعزز الشفافية.
- دعم اللامركزية: يكرس النهج التشاركي من خلال وضع إطار للتشاور مع الهيئات اللامركزية، مما يمنح البلديات دوراً أكبر في تسيير مجالها الترابي.
- الصرامة القانونية: حدد القانون آليات واضحة للرقابة وفرض العقوبات لضمن الالتزام بالمعايير الفنية والقانونية.

2 - قانون التطوير العقاري: توفير السكن لجميع الفئات

يمثل قانون التطوير العقاري استجابة استراتيجية لأزمة السكن المتزايدة، ويهدف إلى تحويل قطاع العقارات من مجرد مبادرات فردية إلى صناعة منظمة.

- الأدوات التشريعية والمالية: يوفر القانون الغطاء القانوني والحوافز المالية التي تشجع المستثمرين على الدخول في مجال التطوير العقاري.
- البعد الاجتماعي: يركز القانون بشكل مباشر على تسهيل نفاذ الطبقات ذات الدخل المحدود والمتوسط إلى السكن الاجتماعي والاقتصادي، مما يقلص الفوارق الاجتماعية في الملكية العقارية.
- المناخ الاستثماري: يضع إطاراً قانونياً يقلل المخاطر ويشجع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

3 - الترسانة التنظيمية (المراسيم والبيانات)

لا تكتمل القوانين إلا بمراسيم تطبيقية تضمن تنزيلها على أرض الواقع، وهو ما تجسد في المصادقة على عشرات المراسيم في مجلس الوزراء، ومن أهمها:

- مرسوم تصنيف وتأهيل شركات المقاولة لضمان إسناد المشاريع لشركات ذات كفاءة فنية ومالية قادرة على التنفيذ بجودة عالية.
- المراسيم التطبيقية للقوانين: تحويل بنود قانون العمران والتطوير العقاري إلى إجراءات إدارية ملموسة وقابلة للتنفيذ.

وخلصت المستشارة إلى أن هذا الإصلاح القانوني المتكامل يهدف في جوهره إلى الانتقال من العفوية في التوسع العمراني إلى التسيير المعقلن للفضاء الحضري مع ضمان حقوق المواطن في سكن لائق وآمن عقاري، وتعزيز كفاءة الدولة في الرقابة والتنفيذ.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف- إخاء-عدل

رئاسة الجمهورية

تأشيرة: م.ع.ت.ت.ن.ج.ر

012-2025

قانون رقم...../ر ج/ يعدل ويلغي بعض أحكام القانون رقم 2024-003 الصادر بتاريخ 17 يناير 2024 والمتعلق بالعمران والبناء.

بعد مصادقة الجمعية الوطنية،
يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:

المادة الأولى: تعدل المواد 2، 3، 6، 8، 9، 28، 34، 39، 63، 65، 66، 73، 75، 76، 77، 83، 84، 86، 89، 97، 98، 99، 101، 102، 107، 108، 109، 110، 125، 128، و130 من القانون رقم 2024-003 الصادر بتاريخ 17 يناير 2024، والمتعلق بالعمران والبناء، وذلك على النحو التالي:

المادة 2 (جديدة): مجال التطبيق

المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران:

سياسة تهدف إلى وقف فوضى المخططات والوصول إلى تنمية حضرية منظمة

إعداد: صمب الداه السالك

تولي موريتانيا اهتماما كبيرا لقطاع الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي خاصة في ظل التوسع العمراني السريع والنمو الديمغرافي للمدن، حيث أطلقت وزارة الإسكان والعمران في نوفمبر 2024 العمل في المخططات التوجيهية للتهيئة والعمران لصالح بعض المدن والعاصمة انواكشوط

وتعد المخططات التوجيهية والعمران في موريتانيا أدوات إستراتيجية تهدف لتنظيم النمو الحضري المستدام على مدى 20 عاما، وتشرف عليها وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي.

وتأتي هذه السياسة استجابة للضغط الديموغرافي الناتج عن الهجرة من الريف إلى المدينة وإعادة التصنيف الإداري الذي زاد من أهمية المدارات الحضرية في البلاد.

كما تأتي هذه الخطوات أيضا ضمن برنامج فخامة رئيس الجمهورية السد محمد ولد الشيخ الغزواني «طموحي للوطن» لتعزيز البنية التحتية العمرانية الموريتانية.

وقد قامت الجهة المعنية في هذا السياق؛ وفي عدة مدن من البلاد إضافة إلى العاصمة انواكشوط بتنظيم ورشات تحسيسية وتكوينية للمسؤولين الجهويين وغيرهم من ولاة وحكام لضمان تنفيذ هذه المخططات بشكل فعال.

التوسيعات المستهدفة

في حديثه' للشعب' قال مالك اقال محمود سي مدير التنمية والتخطيط والنظام الحضري بوزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي إن المشاريع الرئيسية تشمل إعداد مخططات لمدينة انواكشوط لأفق 2040 ومدن داخلية رئيسية مثل:

- الحوض الشرقي: الدعمة؛
- الحوض الغربي: لعيون؛
- لعصابه: كيفه، كرو؛
- هورشل: كيهيدي؛
- آدرار: لمذرة؛
- داخلة انواذيبو: انواذيبو؛
- تيرس الزمور : ازويرات؛

وكذلك مدينتي إمبره وأمبود.

وقال أيضا إن هذه الإستراتيجية التي وضعتها الدولة بالتعاون مع البنك الدولي والجهة المعنية تهدف إلى ضمان استغلال معقلن للأراضي وتوفير بنية تحتية

وخدماتية إضافة إلى تفادي التوسع العشوائي مع التركيز على آثار التغير المناخي.

الملامح والأهداف

تتجسد أبرز ملامح وأهداف المخططات التوجيهية للعمران في موريتانيا؛ حسب ما أشار إليه مالك افال في حواره مع "الشعب"؛ في مايلي:

- الهدف الاستراتيجي: تنظيم النمو الحضري المستدام والعادل وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين.

وهو وثيقة تخطيطية توجه التنمية العمرانية للمدن 20 إلى25 سنة لتكون مرجعا قانونيا وفنيا لاستخدام الأراضي.

- ضبط التوسع العمراني: يعني وضع قواعد وهياكل لمراقبة التوسع الأفقي العشوائي للمدن.

وفي هذا الإطار يتم تنظيم النمو الحضري السريع ودمج التغيرات المناخية في التخطيط وضمان استخدام عقلاني للأراضي.

- المخطط التوجيهي لمدينة نواكشوط: بهدف تحديد المحيط الحضري للعاصمة في أفق 2040 مع التركيز على التنمية المستدامة وتنظيم الخدمات العامة.

- المخططات الجهوية: شملت إعداد مخطط للمدن الداخلية التي ذكرنا سابقا .

- الآليات: يتم وضع التخطيط عبر تشخيص ميداني تليه أيام تشاوريه؛ جهوية للمصادقة على التقارير الفنية.

- الشركاء: يتم تنفيذ هذه المشاريع بالتعاون مع "مشروع دعم اللامركزية وتنمية المدن المتوسطة المنتجة"ووكالة التنمية الحضرية.

التنمية المستدامة: إعداد وثائق مرجعية لتخطيط المدن للمستقبل (مثل: مخطط مدينة روصو الذي يغطي 20 عاما القادمة).

- جذب الاستثمار: تهيئة المراكز الحضرية لتكون جاهزة للمشاريع الاقتصادية والتطويرالعقاري.

- تحديث البنية التحتية: تلبية التطلعات للعيش في فضاء حضري

لائق في ظل ارتفاع نسبة التمدين.

أما في ما يخص الأهداف التشغيلية للمخطط يقول مالك افال بأنها تتمثل في:

- تحديد مناطق التوسع العمراني.

- توفير البنية التحتية الأساسية مثل: الماء والكهرباء والطرق والمؤسسات الصحية والتعليمية... إلخ.

- تحديد المساحات الخضراء والخدمات العمومية.

- تطوير الخدمات الحضرية لتعزيز الإنتاجية الاقتصادية للمدن.

وأشار مالك افال في حديثه إلى أن المخطط التوجيهي "أس دو" هو الإطار العام الذي تستنبط منه مخططات تفصيلية مثل: مخططات شغل الأراضي "أبوز" للتفصيل استعمالات الأراضي.

ملامح قانون التخطيط

يعدل القانون الموريتاني رقم -2024 003 المعدل ب -2025 012 الصادر في 17 يناير 2024حسب قول مالك افال في حواره مع "الشعب" إطار العمران والبناء في البلاد، حيث يهدف إلى تنظيم إنتاج الأراضي وتحديد المسؤوليات بين القطاعات خاصة في المدن الكبرى من خلال المخطط التوجيهي للاستصلاح والعمران "أس دو" والمخطط المحلي للعمران " أبلو".

ومن أبرز ملامح قانون العمران والبناء في موريتانيا:

- تحديث الترسانة القانونية: ألغى القانون الجديد أحكاما سابقة لتشديد الرقابة وتحديد المسؤوليات بين قطاع العمران (المخططات) وقطاع العقارات(المنح).

- وثائق العمران "أس دو" "وأبلوز": تتولى وزارة العمران مسؤولية التخطيط والتوجيه بما يشمل المخطط التوجيهي للاستصلاح والعمران والمخططات المحلية ومخطط استصلاح المناطق"أباز".

- تطوير المدن والعمليات الحضارية: يغطي القانون إجراءات إعادة الهيكلة؛ التجميع؛ الاستصلاح المتشاور عليه والتجديد الحضري.

- النظام العام للعمران: صدرت مراسيم في يونيو 2025 تحدد القواعد العامة لاستخدام الأراضي والنظام المبسط للبناء لضمان مطابقة المنشآت للمخططات التوجيهية .

ويقول مالك أفال إن هذا التوجه يهدف إلى وقف فوضى المخططات والوصول إلى تنمية حضرية منظمة و أشار أيضا إلى أن هناك ثلاث ولايات فقط لم تستفد حتى اليوم من هذا التخطيط العمراني وهي: آلاك؛ أكجوجت؛ تجكجة، وستتم برمجتها هذه السنة للاستفادة من هذا البرنامج العمراني، حيث من المتوقع في نهاية هذه السنة أن يشمل البرنامج المتعلق بالتخطيط العمراني جميع المدن الداخلية الرئيسية.

وكالة التنمية الحضرية:

جهود كبيرة لهيكلة الأحياء العشوائية وعصرنة الخدمات والبنى التحتية

إعداد: أحمد الشيخ الربالي

القضاء على العشوائيات والتصدي الحازم للاحتلال غير الشرعي للأراضي التابعة للدولة دون سند شرعي أو قانوني وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على منظر العاصمة وانتشار أحياء الصفيح التي تنعدم فيها الخدمات وتفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الكريمة، حيث تعمل السلطات العمومية على التصدي لهذه الظاهرة والحد من تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي والأمني، في عاصمة تتربع على مساحة شاسعة تتمدد في كل الاتجاهات.

ولمواجهة ظاهرة (الكزرة) ومحاربة الأحياء العشوائية تقوم وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي؛ عبر وكالة التنمية الحضرية؛ بتخطيط واستصلاح أراض جديدة ومدها بالخدمات الأساسية من كهرباء ومياه ومدارس ومراكز صحية وأمنية وغيرها.. لتوفير حياة أفضل لسكان العشوائيات وتثبيتهم في أماكن قابلة للحياة الكريمة.

فمشروع المرسوم الذي يقضي بالمصادقة على مخطط تقطيع القطاع 22 في توجنين وإعلانه ذا نفع عام، يهدف إلى تسوية لوضاع الجيوب المستغلة بشكل غير قانوني على مستوى مدينة تواكشوط، كما يسمح بإعادة توطين بعض الأسر في منطقة الإيواء، مساهما بذلك في إنهاء عملية إعادة هيكلة الأحياء العشوائية على مستوى المدينة، كما سيمكن هذا

المخطط من تجسيد رؤية فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، بتخصيص 5000 قطعة أرضية لبناء مساكن اجتماعية ستمكن الأسر الهشة من الحصول على سكن لائق وولوجهم إلى الخدمات والمرافق العمومية.

وللحديث أكثر عن عمليات تخطيط الأحياء وتحسين ظروف سكانها والانتقال بهم نحو حياة أفضل، أجرى مندوب «مجلة الشعب» مقابلة مع المدير العام لوكالة التنمية الحضرية السيد سيدي محمد ولد بونا، أكد

من خلالها أن وكالة التنمية الحضرية أنشئت من طرف الحكومة لتنفيذ سياستها السكنية الهادفة إلى القضاء على العشوائيات في ذواكشوط وإعادة هيكلة العديد من المناطق، وقد انطلقت هذه العملية بشكل فعلي حيث نفذت الكثير من المشاريع على مستوى مقاطعات دار النعيم وتوجنين وعرفات.

وأضاف السيد المدير العام، أنه في السنوات الأخيرة، وابتداء من 2020، أطلقت وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي خطة عمل لاستكمال مشروع هيكلة الأحياء العشوائية، كلفت به وكالة التنمية الحضرية، وبدأت في تنفيذه في 20 من يوليو 2020، حيث تم تقسيم العمل إلى مشروعين يتعلق الأول منهما بإعادة تنظيم وضبط حالات المنح الناتجة عن مشروع إعادة هيكلة الأحياء العشوائية وقد اكتمل العمل في هذا المشروع تقريبا، أما المشروع الثاني فيتعلق بالمناطق التي شهدت ظاهرة احتلال شديد ومتزايد شكل تحديا كبيرا لجهود الدولة في تحسين الوجه العمراني والخدمات الحيوية.

وفي هذا المجال أكد السيد المدير العام أنه تقرر أولا تحديد وإعداد منطقة ترحيل جديدة بإمكانها استيعاب سكان هذه العشوائيات، وقد تمت الموافقة على مخطط تقسيم القطاع 22 في توجنين من طرف مجلس الوزراء في 27 أكتوبر2021، ويحوي هذا المخطط أكثر من 13 ألف قطعة أرضية صالحة للسكن.

وأضاف المدير العام أنه تمت تهيئة هذا القطاع عبر بناء المدارس والمنشآت لاستيعاب سكان هذه الأحياء العشوائية حيث بدأت بشكل فعلي عملية ترحيلهم إلى المناطق المستصلحة والتي تحوي الآن أكثر من 9000 عائلة.

وقال السيد المديرالعام إن بقية المناطق المعدة للمشروع الجديد ستبدأ إعادة هيكلتها قريبا بإذن الله، في كل من توجنين ودار النعيم ولمغيطي و(كزرة) تكانت ومناطق أخرى.. وذلك للحفاظ

على الوجه الحضاري للعاصمة والقضاء على الاحتلال العشوائي للأراضي والساحات العمومية.

وأشار السيد المدير العام إلى أن الجهود التي تقوم بها وكالة التنمية الحضرية قطعت مراحل كبيرة من خلال تسوية الكثير من النزاعات الموجودة في هذه الأحياء والناتجة عن المنح القديم، حيث هيأت الوكالة لهذه العملية والتي تشرف عليها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في مشروع حياة جديدة.

وأضاف المدير العام أن من يتجول في هذه العشوائيات السابقة (كالوطنية وكزرة الشباب وكزرة امبود..) يلاحظ أن كافة سكانها قد تم ترحيلهم إلى القطاع 22 و 22 التوسعة وحياة جديدة حيث استقرت بهم الحياة. مؤكدا أن الوكالة ستواصل جهودها في عمليات بناء المدارس والمنشآت الصحية.

وفيما يتعلق بعملية المواطنين في احتلال الأراضي بشكل غير شرعي أكد السيد المدير العام أنه من غير المقبول بقاء أحياء الصفيح في العاصمة حيث أن أغلبية من يقومون بهذا العمل يمتلكون قطعا أرضية حسب قاعدة البيانات لدى الوكالة التي تحوي أرقامهم الوطنية ونسخا من بطاقات تعريفهم حيث أن أي مواطن استفاد بشكل شرعي من قطعة أرضية صالحة للسكن عليه أن يثبت فيها. حيث أن الحياة في هذه الأحياء باتت معقولة، كما أن تعاون المواطنين في هذا المجال ضروري للحد من ظاهرة الكزرة والقضاء عليها.

وأشار المدير العام لوكالة التنمية الحضرية، إلى أن السلطات العمومية تمتلك الإرادة الحقيقية للقضاء على ظاهرة الكزرة وتهيئة أماكن ملائمة للسكن تتوفر على كافة الخدمات من مدارس وطرق ومنشآت صحية ومفوضيات للشرطة وغيرها...

فوكالة التنمية الحضرية -يضيف المدير العام- ماضية في تنفيذ إرادة السلطات العمومية المتمثلة في حرص فخامة رئيس الجمهورية، وحكومة معالي الوزير الأول، في حصول كل مواطن على سكن لائق وملائم، حيث أن أكثر من 9000 عائلة تعيش حياة طبيعية في القطاعات المستصلحة.

كما أكد المدير العام أن الأحياء المتبقية في توجنين ودار النعيم يجري العمل حاليا على إعادة هيكلتها من طرف وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي، لاستكمال العمل فيها وما تبقى من جيوب، كما أن العمل جار من طرف السلطات العمومية للقضاء على ظاهرة الاحتلال غير الشرعي للأراضي في أحياء متفرقة من العاصمة.

تحسيـــن البيئـــة المعيشيـــة للفئات الهشـــة في الأحيـــاء العشوائيـــة

بـدأت الحكومـة الموريتانيـة مشـاريع تحسين واسـعة النطـاق فـي المناطـق السكنية غير المخططة منذ عام 2001، وأنشأت وكالة التنمية الحضرية لتكون بمثابـة هيئـة تنفيذيـة لهـذه المشـاريع. ومنذ عام 2003 قامت الوكالة بتنفيذ مشـاريع سـكنية واسـعة النطـاق مـع إنشـاء المرافـق العامـة، بدعـم مـن البنـك الدولـي، فـي المرحلـة الأولـى، بتمويـل حوالـي 85٪ مـن تكلفـة المشـروع الـذي اسـتهدف حوالـي 16000 أسـرة بمقاطعـة الميناء، منهـا مـا يقـارب مـن 10000 أسـرة تـم تأهيلهـا فـي المنطقـة الأصليـة التـي أعيـد بناؤهـا، فـي حيـن اسـتفادت 6000 أسـرة مـن قطـع مرحلـة. وقـد انتهـى هـذا المشـروع بنجـاح عـام 2007. فـي عـام 2009، بـدأت المرحلـة الثانيـة بتمويـل حكومـي بنسـبة 100٪. يغطـي هـذا المشـروع مـا يقـارب مـن 150000 أسـرة، وقـد طـور المشـروع مناطـق سـكنية واسـعة النطـاق فـي ثـلاث بلديـات دار النعيـم وعرفـات وتوجونيـن. فـي الوقـت الحالـي اكتمـل العمـل بالفعـل فيمـا يقـرب مـن 95٪ مـن المرحلـة الثانيـة. وقـد نتـج عـن ذلـك تطويـر منطقـة جديـدة ضخمـة تسـمى محليًـا الترحيـل.

فـي عـام 2020، أطلقـت وزارة الإسـكان والعمـران والاسـتصلاح الترابـي خطـة عمـل لاسـتكمال مشـروع إعـادة هيكلـة الأحيـاء العشـوائية وكلفـت بتنفيذهـا وكالـة التنميـة الحضريـة.

بـدأت الوكالـة تنفيـذ الخطـة فـي يوليـو 2020 مقسـمة إياهـا إلـى مشـروعين، الأول يتعلـق بإعـادة تنظيـم وضبـط حـالات المنـح الناتجـة عـن مشـروع إعـادة هيكلـة الأحيـاء العشـوائية وقـد اكتمـل هـذا المشـروع تقريبًـا.

أمـا المشـروع الثانـي فيتعلـق بالمناطـق التـي شـهدت ظاهـرة احتـلال شـديد ومتزايـد، وبالتالـي صـارت تشـكل تحديـا كبيـرا لـكل الجهـود التـي تبذلهـا الدولـة لتحسـين الوجـه العمرانـي والخدمـات الحيويـة فـي هـذه المناطـق.

تقـرر أولاً تحديـد وإعـداد منطقـة ترحيـل جديـدة يمكـن أن تسـتوعب الأسـر المرحلـة مـن هـذه الجيـوب علـى أن تحتـوي هـذه المنطقـة علـى جميـع الخدمـات المحليـة الأساسـية، مـن أجـل تعزيـز اسـتقرار الأسـر فـي قطعهـم الأرضيـة الجديـدة.

وبالفعـل، تمـت الموافقـة علـى مخطـط تقسـيم القطـاع 22 بتوجونيـن مـن قبـل مجلـس الـوزراء بتاريـخ 2021/10/27، والـذي يحتـوي 13499 قطعـة أرضيـة معـدة للسـكن، بالإضافـة إلـى قطـع أرضيـة مخصصـة للمنشـآت العموميـة والمسـاحات الخضـراء والتجـارة والخدمـات... الـخ.

وتبلـغ مسـاحة القطـاع 22 حوالـي 453 هكتـارا.

واكتملـت أعمـال تهيئـة القطـاع وتجهيـزه بالخدمـات المختلفـة، وشـملت هـذه الأعمـال:

- تهيئـة وتسـوية الأراضـي بمسـاحة 453 هكتـار.
- إنجـاز 15 كـم مـن الطـرق المدعمـة و8.5 كـم مـن الطـرق المعبـدة.
- شـبكة ميـاه صالحـة للشـرب.
- شـبكة كهربائيـة.
- بنـاء خمـس مـدارس (3 مـدارس ابتدائيـة، ثانويـة، اعداديـة).
- بنـاء مركـز صحـي.
- بنـاء مركـز للشـرطة.
- بنـاء 10 نقـاط بيـع للمنتجـات الاسـتهلاكية.
- إعـداد دراسـة لإنشـاء نظـام صـرف صحـي والتنـازل عـن بعـض الأراضـي لبنـاء محـلات للخدمـات الضروريـة (مطاعـم، بقالات، مجـازر، سـوق خضـار، الـخ).

بـدأت عمليـة ترحيـل المواطنيـن إلـى القطـاع 22 فـي إطـار عمليـة حيـاة جديـدة وقـد تـم حتـى الآن ترحيـل 9000 أسـرة. وسـاهمت هـذه المشـاريع علـى مـدار الأعـوام السـابقة فـي إنجـاز مـا يلـي:

- إعـادة توطيـن أكثـر مـن 160 ألـف أسـرة (لا يـزال العمـل مسـتمرا)؛
- توحيـد العديـد مـن الأحيـاء العشـوائية مـن خـلال إنشـاء الطـرق الرابطـة بينهـا وبيـن المناطـق المحيطـة؛
- تأميـن الولـوج للميـاه والكهربـاء والخدمـات الأساسـية؛
- تحسـين النمـو الاقتصـادي فـي أحيـاء الترحيـل والتركيـز علـى دعـم الأعمـال المتعلقـة بالبنـاء وتطويـر النشـاط التجـاري.

الوكالة الوطنية لتنفيذ ومتابعة المشاريع (ANESP)

شريك الدولة الأساسي في تنفيذ ومتابعة مشاريع البناء والتنمية

إعداد: أحمد مولاي محمد

تعتبر وكالة تنفيذ ومتابعة المشاريع «أنسب» فاعلا استراتيجيًا في تنفيذ ومتابعة مختلف مشاريع البناء والتنمية في البلاد.

وفي لقاء مع مجلة الشعب، قالت مديرة الوكالة الوطنية لتنفيذ ومتابعة المشاريع، السيدة ميمونة أحمد سالم، إن الوكالة أنشئت سنة 2009 كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، لتكون أداة حديثة لدعم القطاعات الحكومية في دراسة ومتابعة المشاريع، خاصة تلك المتعلقة بالمباني والمنشآت العمومية، وفق معايير الجودة، النجاعة، والشفافية، وقد تم توسيع صلاحياتها وفقا للمرسوم رقم 2021/031 الصادر بتاريخ 3 مارس 2021 لتشمل المهام المتعلقة بتنفيذ مشاريع البنى التحتية.

وأضافت أن الوكالة ركيزة أساسية في تعزيز حكامة الاستثمار العمومي، من خلال ضمان جودة المشاريع واستدامتها، بما يخدم أهداف التنمية الوطنية ويحسن من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وقد انضمت الوكالة منذ يوليو 2025 الى منظمة AFRICATIP.

الرؤية الاستراتيجية

وحول الرؤية الاستراتيجية قالت المديرة ميمونة إن الوكالة تعتمد رؤية استراتيجية تتمثل في استدامة الامتياز في تنفيذ الأشغال العمومية، وترتكز هذه الرؤية على مجموعة من القيم المؤسسية من أبرزها الامتياز في الأداء والشفافية في التسيير والتكيف والمرونة مع متطلبات التنفيذ.

الأهداف الاستراتيجية

وحول أهدافها، أوضحت السيدة المديرة ميمونة أن إنشاءها يأتي في إطار تحقيق جملة من الأهداف الحيوية، من أبرزها تعزيز فعالية تسيير

الاستثمارات العمومية وتطوير البنى التحتية الداعمة للنمو الاقتصادي وتحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية للمواطنين.

المهام الأساسية

أما بخصوص المهام الرئيسية للوكالة، فتتلخص في:

• قيادة وتنفيذ المشاريع: الإشراف على مشاريع البناء والترميم وتنفيذها، بما في ذلك مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

• المتابعة والتنسيق: تتبع المشاريع الممولة من الدولة أو الشركاء الفنيين والماليين وضمان حسن تنفيذها.

• الدراسات والتخطيط: إعداد الدراسات الاستراتيجية والفنية للمشاريع، خصوصًا مشاريع المباني الحكومية.

• الاستشارة والدعم الفني: تقديم الخبرة والمواكبة الفنية للقطاعات الحكومية والمجموعات المحلية.

• تعبئة التمويل: إعداد ملفات البحث عن التمويلات اللازمة للمشاريع.

• الاعتبارات البيئية: مراعاة الأثر البيئي لأشغال البناء واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منه بالتنسيق مع الجهات المختصة.

مجالات التدخل

مبنى الحكومة بعد صيانته وترميمه

تتدخل وكالة تنفيذ ومتابعة المشاريع لصالح عدة جهات من بينها:

– القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية.

– المجموعات المحلية.

– الشركاء الفنيون والماليون للدولة

– الهيئات والمنظمات ذات النفع العام

أدوات العمل

وفيما يتعلق بأدوات العمل قالت السيدة الصغيرة ميمونة أحمد سالم، إن الوكالة تعتمد مقاربة متكاملة في إنجاز المشاريع، تقوم على إعداد الدراسات القبلية والتفصيلية وفق أعلى المعايير المهنية، وتولي تسيير مختلف مراحل التنفيذ بصفتها ربّ عمل منتدب، مع ضمان المتابعة الدقيقة للجوانب الفنية والإدارية والمالية. كما تحرص على تقديم الاستشارة والدعم الفني، وإحكام الرقابة على جودة الإنجاز، والسهر على التقيد الصارم بالمعايير والآجال التعاقدية.

وفي أفق ترسيخ دورها الاستراتيجي، أضافت أن الوكالة تسعى إلى أن تكون ذراعًا فنيًا موثوقًا للدولة، من خلال تنمية خبرة وطنية رصينة في مجال البنى التحتية، وتعزيز القدرات الفنية المحلية، والاستثمار في تكوين الكفاءات. كما تعمل على إنجاز مشاريع ذات جودة عالية ضمن الآجال المحددة، بما يسهم في تحريك قطاع البناء ودعم تشغيل الشباب وترقية الأداء التنموي الشامل.

أبرز المشاريع والإنجازات

1. في مجال البنى الصحية:

– الإشراف الفني على توسعة المستشفى الوطني

– الإشراف الفني على بناء مستشفيات تجكجة والعيون

– تشييد مستشفى ألاك

– تشييد 17 مركزًا صحيًا في نواكشوط

توسعة مركز الاستطباب الوطني بنواكشوط

2. في مجال البنى التعليمية والإدارية

– تشييد 412 حجرة دراسية ضمن البرنامج الأولوي الموسع

– الإشراف الفني على بناء أكثر من 817 حجرة دراسية

– ترميم وتجديد مبنى الحكومة القديم

– الإشراف الفني على ترميم 198 مركز استقبال للمواطنين لصالح الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة

– الرقابة الفنية على تشييد عشرات مقاطع الطرق الوطنية

– الإشراف على البنى التحتية في ست (6) تجمعات قروية

– إعداد عشرات الدراسات الفنية لمشاريع هيكلية

وأوضحت السيدة الصغيرة ميمونة أحمد سالم أن الوكالة الوطنية لتنفيذ ومتابعة المشاريع، تؤكد، من خلال حصيلة عملها طيلة السنة المنصرمة 2025، مكانتها كفاعل محوري في تنفيذ السياسات العمومية المرتبطة بالبنى التحتية، وكذراع فني موثوق للدولة، يسهم بفعالية في تحقيق تنمية مستدامة قائمة على الجودة والشفافية والنجاعة. وخلال عملها، حازت الوكالة على ثقة عدد من الشركاء المحليين والدوليين :

– وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي

– وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية

– المندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء "تآزر"

– وزارة التنمية الحيوانية

– وزارة التجهيز والنقل

– الشبكة الإفريقية لوكالات تنفيذ الأشغال ذات النفع العام

– الوكالة الفرنسية للتنمية

– الموريتانية لمنتجات التنمية الحيوانية

– الوكالة الوطنية للطيران المدني

– الوكالة الرقمية للدولة

التحديات والآفاق المستقبلية (2025-2030)

أولا: التحديات الاستراتيجية

1. تحديات الحكامة وتدبير المشاريع

تواجه الوكالة تحديات مرتبطة بتعقيد مسارات الصفقات العمومية وتعدد المتدخلين، مما ينعكس على سرعة اتخاذ القرار ونجاعة التنفيذ. كما يظل تعزيز آليات الحكامة والشفافية ضرورة ملحة لضمان تتبع دقيق للأداء وتحقيق النجاعة المطلوبة.

2. التحديات المالية

تعاني بعض المشاريع من تأخر في تعبئة التمويلات أو صرفها، إضافة إلى تقلب أسعار مواد البناء، وهو ما يفرض ضغطًا على الكلفة الإجمالية للمشاريع ويؤثر على التوازنات المالية.

3. التحديات التقنية والهندسية

تشمل هذه التحديات محدودية بعض الكفاءات المتخصصة، والحاجة إلى تحسين جودة الدراسات القبلية، بما يحد من التعديلات أثناء التنفيذ ويضمن قيات المشاريع من الناحية التقنية.

4. تحديات التنفيذ الميداني

تتمثل في تأخر الأشغال نتيجة عوامل لوجستية وضعف أداء بعض الشركات إضافة إلى الإشكالات العقارية التي قد تعيق انطلاق المشاريع في الآجال المحددة.

5. التحديات البيئية

وذلك مع تزايد متطلبات إدماج البعد البيئي في المشاريع، بما يشمل احترام معايير البناء المستدام والنجاعة الطاقوية، وهو ما يتطلب تطوير أدوات وتقنيات جديدة.

6. التحديات الرقمية

لا يزال التحول الرقمي في مجال تدبير المشاريع بحاجة إلى تسريع خصوصًا فيما يتعلق بأنظمة التتبع والتقييم، وإدارة المعطيات الرقمية لتسيير الميداني.

نظرة: الآفاق المستقبلية (2025 – 2030)

1. تحديث منظومة الحكامة

تتجه الوكالة نحو تعزيز الشفافية وتبسيط المساطر الإدارية، مع اعتماد آليات حديثة لتتبع المشاريع قائمة على نتائج فعلية ومؤشرات أداء واضحة. ومن الورشات التي تعمل عليها الوكالة:

2. تسريع التحول الرقمي

يشكل التحول الرقمي أولوية استراتيجية، من خلال:

– اعتماد أنظمة متكاملة لتسيير المشاريع
– تطوير قواعد بيانات مركزية للمشاريع

3. تطوير الكفاءات الوطنية

وتسعى الوكالة إلى:

– تعزيز التكوين المستمر للأطر
– نقل الخبرات الدولية من خلال التعاون مع شبكات رائدة مثل شبكة AFRICATIP
– بناء خبرة وطنية متخصصة في البنى التحتية

4. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

تتبنّى الوكالة رؤيةً تكاملية ترمي إلى تحويل المشروع العمومي من مجرد عملية إنجاز إلى رافعة تنموية متعددة الأبعاد، وذلك عبر تفعيل نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) كآلية تمويلية وهيكلية متقدمة، تتيح تعبئة الموارد، وتقاسم المخاطر، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية للمشاريع. في هذا الإطار، تعمل الوكالة على دمج البعد التكويني والتشغيلي ضمن دورة حياة المشروع، من خلال تطوير برامج ومشاريع مهيكلة تُعنى بتأهيل اليد العاملة الوطنية، ونقل المهارات، وخلق فرص تشغيل مستدامة للشباب، بما يواكب متطلبات سوق العمل وتطورات قطاع البناء.كما تضطلع بدور استراتيجي في تأطير وتطوير النسيج المقاولاتي الوطني، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عبر مواكبتها تقنيًا، وتعزيز قدراتها التنظيمية والفنية، وتمكينها من الاندماج الفعّال في سلاسل إنجاز المشاريع الكبرى، بما يرسّخ قواعد التنافسية، ويرفع من جودة الأداء، ويكرّس مساهمتها في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

5. اعتماد مقاربة الاستدامة

تتجه الوكالة إلى إدماج معايير:

– البناء الأخضر
– النجاعة الطاقوية
– احترام البيئة في جميع مراحل المشروع

6. تحسين جودة الدراسات والتخطيط

التركيز على الدراسات القبلية الدقيقة لتقليص المخاطر، وضمان التحكم في الكلفة والآجال.

7. دعم التنمية المحلية

تعزيز دور المشاريع في:

– خلق فرص العمل، خاصة للشباب
– تقوية النسيج الاقتصادي المحلي
– تحقيق التوازن والاستدامة

خلاصة استشرافية

تشكل الفترة 2025 – 2030 مرحلة مفصلية في مسار الوكالة، حيث يتوقف نجاحها على قدرتها على الانتقال من نموذج تنفيذ تقليدي إلى فاعل استراتيجي ومستدام في مجال تدبير المشاريع العمومية.

مؤسسة تنفيذ الأشغال المنجزة بالمواد المحلية:

تحويل الموارد البشرية من عبء على الاقتصاد إلى طاقة منتجة

تثبيت للساكنة وأثر ملموس في الحد من بطالة الشباب

إعداد: محمد الأمين أعظف

يعد وجود مؤسسة تنفيذ الأشغال المنجزة بالمواد المحلية، فرصة لإبراز الفوائد المترتبة على البناء بالمواد المحلية، والحد من التكاليف باستخدام مواد صديقة للبيئة وملائمة للظروف المناخية، وتوفير فرص كثيرة للعمل وتثبيت السكان في أماكنهم، والحد من الهجرة بالنسبة لفئة الشباب والطبقات الهشة.

ويعني البناء بالمواد المحلية استخدام ما تتوفر عليه البيئة من خامات طبيعية في تشييد المباني والبنى التحتية، أبرزها: الطين المعالج؛ الحجز الجبس المحلي، إضافة إلى منتجات مشتقة من النخيل والقش، مع إدخال تقنيات الطوب الحراري، بما يحقق معادلة ثلاثية بيئة أنظف، تشغيل أوسع، وكلفة أقل، مما يشكل رافعة حقيقية للتنمية المحلية إذا تضافرت جهود الدولة والقطاع الخاص والمجتمع.

وتزخر موريتانيا بثروة كبيرة من المواد الأولية المحلية عالية الجودة، خاصة الصخور والغضى المتنوعة، مثل: الحجارة البيضاء والبنية والحمراء والكوارتز والحجر الأصفر الداكن والحديدية وغيرها.

وتنتشر هذه الموارد في ولايات الشمال والوسط والشرق، خاصة في ادرار والحوضين وتكانت ولعصابه، كما يحتوي البلد على أنواع متعددة من التربة مثل التربة الرملية والطينية والحجرية المتوفرة بكثرة في الجنوب.

وقد أكدت التحاليل المخبرية المنجزة من طرف المختبر الوطني للأشغال العامة، جودة هذه المواد وملاءمتها للمعايير الفيزيائية والكيميائية المطلوبة في الأشغال العامة، سواء في رصف الأرصفة والساحات أو في زخرفة الواجهات أو في مشاريع البناء.

وأكد المدير العام لمؤسسة تنفيذ الأشغال المنجزة بالمواد المحلية، السيد السالك ولد جلال الطيف، في مقابلة مع مجلة «الشعب»، بأن المؤسسة أنشأت فيما مضى سبعة عشر تجمعا ذا نفع اقتصادي، من بينها خمسة عشر متخصصة في تشكيل الرصف الحجري، وواحدا في إنتاج الطوب المضغوط، وواحدا في استغلال الحصى، وذلك بهدف تنظيم يد عاملة محلية مؤهلة، وتعزيز فرص عمل مستدامة، وتنظيم دورات تكوينية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجمعات ذات النفع

الاقتصادي، وتنفيذ العديد من المشاريع ذات الطابع النموذجي وإبرام العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالتكوين مع الشركاء.

50 وحدة سكنية اجتماعية

كما شيدت المؤسسة 50 وحدة سكنية اجتماعية من الطين المضغوط في كيدي ماغا، حيث صممت هذه المساكن لتوفير أداء مثالي على المستويات البيئة والحرارية، بما يضمن راحة دائمة واحتراما للبيئة، بالإضافة إلى تشييد عشرات المباني المدرسية والإدارية والمنشآت الرياضية، في مختلف أنحاء التراب الوطني، كما قامت بتبليط العديد من الساحات العمومية التي تم إنشاؤها باستخدام مواد محلية في مختلف البلاد، بالإضافة إلى إنجاز وبناء عشرات الكيلومترات من الأرصفة المنجزة بمواد محلية في عدد من ولايات الوطن.

في صفوف الشباب من أبرز التحديات التي تواجه الحكومة، عند وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات تمكن الاقتصاد من استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي العمل القادمين من المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، وقد كان لإنشاء وتفعيل مؤسسة الأشغال المنجزة بالمواد المحلية أثر إيجابي ملموس في الحد من بطالة الشباب، حيث وفرت المؤسسة عبر تاريخها 620 وظيفة دائمة وما يزيد على 3000 وظيفة ظرفية، إضافة إلى ما رافق ذلك من برامج تكوين وتأطير مستمرين، عززا خبرات اليد العاملة المحلية.

ولفت إلى أنه؛ انسجاما مع برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، والتوجيهات الاستراتيجية للدولة الموريتانية، الهادفة إلى تثمين الموارد الوطنية وخفض التبعية للمواد المستوردة؛ أصبح البناء بالمواد المحلية، وخاصة الحجارة والصلصال، ركيزة أساسية في السياسيات العمرانية الحديثة، نظرا لمردوديتها الفنية والاقتصادية والاجتماعية، مشددا على أن الاعتماد على المواد المحلية في البناء ينسجم مع مبادئ التنمية المستدامة، نظرا لقدرتها على تحسين العزل الحراري وتقليل استهلاك الطاقة في التبريد، والحد من التلوث، كما أن صيانة الهياكل المبنية لهذه المواد أقل كلفة وأكثر دواما، بما يعزز فعالية الاستثمارات العمومية، فهذه المواد ليست فقط وفيرة وغير مكلفة، بل تحمل فوائد بيئية كبيرة من خلال تقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن مصانع الإسمنت، والمساهمة في الحد من الغازات والمسببة للاحتباس الحراري نظرا لانخفاض البصمة الكربونية لعمليات استخراجها وتصنيعها، كما يدعم هذا التوجه جهود الدولة في صون التراث العمراني في المناطق التاريخية، لاسيما المدن القديمة التي تعتمد هندستها التقليدية على هذه المواد، هو ما يسهم بالحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز السيحة الثقافية.

75% من تكاليف الاستثمار لصالح العمالة الوطنية

وأضاف المدير العام أنه وفقا للمقاربات المعتمدة لدى مؤسسة تنفيذ الأشغال المنجزة بالمواد المحلية التابعة لوزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي، يتم استغلال هذه المواد عبر منهج يقوم على الكثافة العالية لليد العاملة، مما يمزج بين التقنيات الحديثة والإنتاج اليدوي عالي الجودة، بحيث توجه نحو 75% من تكاليف الاستثمار لصالح

العمالة الوطنية ويسهم هذا النموذج في مضاعفة فرص التشغيل وتحويل الموارد البشرية من عبء على الاقتصاد إلى طاقة منتجة عبر تطوير قدراتها وتوفير الخبرات الفنية المستمرة لها.

دعم استقلالية المبادرات المحلية

وتظهر المعطيات أن اليد العاملة المتاحة للأعمال ذات الكثافة العالية تمثل 54% من السكان في سن العمل، ويمكن تعبئة 19% منهم في مشاريع الإنتاج المعتمدة على المواد المحلية ، ولا تقتصر هذه المقاربة على تعزيز التشغيل فحسب، بل تثبت جدوى التقنيات المبنية على المواد المحلية، من حيث الكفاءة الفنية والاقتصادية، إضافة إلى دورها في دعم استقلالية المبادرات المحلية وتنشيط الأسواق وزيادة القدرة الشرائية للسكان، مما يعزز تلبية لحتياجات الفئات الأكثر هشاشة.

الوظائف الدائمة والظرفية

في إطار الآثار التنموية للمؤسسة أوضح المدير العام بأن معالجة البطالة

تثبيت الساكنة

وشدد المدير العام على أن سياسة تثمين المواد المحلية، تساهم في تثبيت الساكنة بمواطنها الاصلية،عبر خلق فرص عمل محلية مرتبطة بالمقالع والصناعة التحويلية التقليدية والحديثة للحجارة والصلصال، كما يتيح تعزيز الاقتصاد القروي والحد من النزوح نحو المدن، وتحقيق تنمية لا مركزية أكثر توازنا.

استثمار في التراث المعماري

كما يمثل هذا التوجه أيضا الاستثمار في التراث المعماري الأصيل لبلادنا حيث، يتيح استعمال المواد المحلية إعادة إحياء التصاميم التقليدية وترميم المباني التاريخية وتطوير هندسة عمرانية عصرية مستوحاة من الهوية الثقافية للبلد، وتجمع بين الأصالة والجودة والاستدامة.

على المستوى الاقتصادي

- تنشيط الاقتصاد المحلي؛
- تمكين مؤسسات الصغيرة من الازدهار؛
- إعطاء دفعة قوية للسلاسل القيمة المرتبطة بالمواد المحلية على المستوى البيني؛
- تخفيض البصمة الكربونية للبناء؛
- نشر تقنيات مستدامة كالبناء بالطوب المضغوط.

على المستوى الثقافي والتراثي

- تعزيز السيلحة الثقافية؛
- المحافظة على الهوية المعمارية الوطنية.

وفي الختام تعتبر هذه البرامج فرصة استراتيجية لتوحيد الجهود بين المؤسسات الوطنية والجهات الملتحمة من أجل:

- حماية تراثنا المعماري؛
- ضمان سكن لائق للشرائح الهشة؛
- تعزيز التشغيل؛
- دفع عجلة التنمية المستدامة.

مؤسسة تنفيذ الاشغال المنجزة بالمواد المحلية

أنشئت مؤسسة تنفيذ الأشغال المنجزة بالمواد المحلية بموجب المرسوم رقم 262-2012 بتاريخ 29 تشرين الأول أكتوبر 2012، والقاضي بإنشاء الإطار المؤسسي لمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تدعى مؤسسة تنفيذ الأشغال المنجزة بالمواد المحلية، ويحدد قواعد تنظيمها وسيرها.

مهام مؤسسة تنفيذ الأشغال المنجزة بالمواد المحلية:

- التسيير والاستغلال الحرفي والصناعي لمقالع إنتاج المواد المحلية للبناء؛
- تنفيذ جميع الأشغال المنجزة بالمواد المحلية وخاصة بالحجارة والفخار.

ولتحقيق هذه الأهداف تسعى المؤسسة إلى:

- تكوين تجمعات ذات نفع اقتصادي من أجل تنظيم الإنتاج وتسويق الحجارة؛
- المساهمة في تشييد وإنشاء سكن لائق وملائم للظروف الاقتصادية والاجتماعية؛
- تكوين يد عاملة وطنية مؤهلة ودمجها في سوق العمل؛
- استخدام الحجارة الفخار في البناء الوصف؛
- زيادة دخل المحتاجين من خلال خلق فرص للعمل مستديمة؛
- دعم ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة عاملة في مجال البناء بالمواد المحلية؛
- وضع شراكة فاعلة مع المؤسسات والهيئات الناشطة في الميدان؛
- تنفيذ استراتيجية ترقية وتسويق المواد المحلية للبناء.

وفي مجال الطرق والتخطيط العمراني (الاستصلاح العمراني، تطوير الطرق، والطرق المعدة بالمواد المحلية) وغير ذلك من تهيئة الأماكن العامة المختلفة تعمل المؤسسة على:

- إعادة تأهيل المباني والآثار التراثية (المدن القديمة) والبناء التراثي؛
- بناء السكن الاجتماعي باللبن المضغوط الملائم للبيئة؛
- دعم حواف الأرصفة وحماية طرق السيارات؛
- رصف الشوارع والساحات العامة؛
- استخدام الكتل والألواح الحجرية، ولبنات بناء مختلفة الاستصلاح العمراني والطرقي؛
- تشييد المباني والصروح ومختلف الأشغال العامة (المباني والمرافق العمومية والمعدات العامة والمساكن الاجتماعية والمباني الخاصة)؛
- رصف أرضيات المساحات الخارجية وواجهات المباني والجدران الداخلية؛
- تشييد وتطوير السلحات العمومية؛
- المساهمة في تحقيق نمو قوي ومستدام وشامل.

تنمية رأس المال البشري من خلال تعزيز فرص العمل كوسيلة للتقاسم الرخاء من خلال ترقية الشباب والثقافة ومن خلال تنمية المباني والإسكان.

- تهيئة الظروف للإدارة البيئية القائمة على أساس تثمين فعال ومسؤول لمختلف الموارد الطبيعية والثقافية للمجتمعات والنظم البيئية لمواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ من خلال تعزيز مقاربات التسيير المحلي والجماعي.
- تطوير اقتصاد شامل أكثر توظيفا وأكثر تجانسا جغرافيا ولمحاربة مراكز الفقر الأخير.

أول مخطط وطني للاستصلاح الترابي في موريتانيا...

نحـو بلـورة الرؤيـة الاستراتيجيـة للتنميـة

يشكّل المخطط الوطني للاستصلاح الترابي في موريتانيا أحد أبرز الخطط الاستراتيجية التي تعوّل عليها الدولة لإعادة تنظيم المجال الجغرافي وتحقيق تنمية متوازنة بين مختلف مناطق البلاد. ومنذ إطلاقه الرسمي في مايو 2024، مرّ هذا المشروع بعدة مراحل تنظيمية وفنية عكست حجم الطموح المرتبط به، باعتباره إطارًا مرجعيًا لتوجيه السياسات العمومية والاستثمارات الوطنية على مدى زمني طويل.

انطلاقة رسمية لتأسيس لمسار استراتيجي

في الـ 23 من مايو 2024، أشرف الوزير الأول على الإطلاق الرسمي للمخطط الوطني للاستصلاح الترابي، تحت الرعاية السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني. وقد مثّل هذا الحدث نقطة تحول في مسار التخطيط التنموي في البلاد، حيث تم لأول مرة اعتماد مقاربة شاملة تهدف إلى ضبط وتوجيه الاستثمارات العمومية داخل التراب الوطني، وفق رؤية منسجمة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية.

وقد جاء هذا الإطلاق تتويجًا لمسار طويل من الإعداد، بدأ منذ أواخر سنة 2019، من خلال إعداد الأطر القانونية والتنظيمية، بما في ذلك المراسيم المتعلقة بإجراءات إعداد أدوات الاستصلاح الترابي، وتصنيف التجمعات البشرية، وإنشاء المرصد الوطني للاستصلاح الترابي.

ويهدف المخطط في جوهره، إلى تحقيق توزيع عادل وعقلاني للأنشطة الاقتصادية والبنى التحتية، بما يضمن الحد من الاختلالات المجالية التي طالما شكلت عائقًا أمام التنمية الشاملة.

مراحل محروسة لإنجاز مخطط طويل الأمد

اعتمدت الجهات المشرفة على المخطط منهجية دقيقة تقوم على مراحل متتالية، تضمن بناء رؤية متكاملة. وقد تم تحديد هذه المراحل بشكل واضح منذ البداية، حيث تبدأ بجمع حصيلة قطاعية وترابية شاملة وتحليلها، تليها مرحلة تحديد التوجهات الكبرى واقتراح الخيارات الممكنة، ثم إعداد الخرائط وأنظمة المعلومات، وصولًا إلى المصادقة النهائية على المخطط في شكل قانون ملزم يمتد تطبيقه لمدة لا تقل عن عشرين سنة، مع قابليته للمراجعة وفق السياقات القانونية.

ولا يُعد هذا التسلسل المرحلي إجراءً تقنيًا فحسب، بل يمثل ضمانة أساسية لبناء مخطط واقعي يستند إلى معطيات دقيقة ويستجيب لحاجيات المواطنين في مختلف المناطق. كما يعكس العمل الفني المنجز حجم الجهد الجماعي الذي شاركت فيه قطاعات متعددة وخبرات وطنية متخصصة.

المرحلة الأولى: التشخيص الاستراتيجي للمجال الترابي

مع تقدم العمل، دخل المخطط مرحلة حاسمة تمثلت في إعداد التشخيص القطاعي الاستراتيجي، الذي يُعد الأساس الذي ستُبنى عليه باقي مراحل التخطيط. وفي هذا السياق، تم في أكتوبر 2025 عقد اجتماع اللجان الفنية المكلفة بدراسة مخرجات هذه المرحلة واعتمادها، بمشاركة واسعة لممثلين عن مختلف القطاعات الوزارية والخبراء.

وقد شمل هذا التشخيص إعداد تقرير

شامل، إلى جانب تقارير تفصيلية تغطي قطاعات حيوية مثل الطاقة، والاقتصاد، والتعليم، والزراعة، والثروة الحيوانية، ما يعكس شمولية المقاربة المعتمدة في إعداد المخطط.

وتُعد هذه المرحلة من أهم مراحل المشروع، حيث مكنت من رسم صورة دقيقة للوضع القائم، وكشفت عن مكامن القوة والاختلالات التي ينبغي معالجتها ضمن رؤية استراتيجية متكاملة.

ورشات جهوية ومقاربة تشاركية

لم يقتصر إعداد المخطط على العمل الفني المركزي، بل اعتمدت الجهات المشرفة مقاربة تشاركية واسعة، شملت تنظيم ملتقيات جهوية في عدة مدن، من بينها النعمة وألاك وأزويرات، بمشاركة الولاة والمنتخبين المحليين وممثلي المجتمع المدني، حيث تم تقسيم الجغرافيا الاقتصادية للبلد إلى 3 أقطاب، قطب الشرق وجرى التركيز فيه على التنمية الحيوانية، وقطب الجنوب الوسط وجرى التركيز فيه على الثروة الزراعية، فيما تم التركيز في قطب الشمال على المعادن والطاقة.

وقد ساهمت هذه اللقاءات في إشراك الفاعلين المحليين في صياغة التصورات التنموية، وضمان ملاءمة المخطط مع خصوصيات كل جهة، كما شكلت فرصة لتبادل الآراء وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين في الشأن التنموي. وتعكس هذه المقاربة التشاركية حرص الجهات المعنية على أن يكون المخطط نتاج حوار وطني واسع، يستند إلى الواقع المحلي ويستجيب لتطلعات السكان.

تواكبوط تحتضن مرحلة نتائج المرحلة الأولى

وفي الـ 24 من نوفمبر 2025، احتضنت العاصمة نواكشوط ملتقى وطنيًا خُصص لعرض نتائج المرحلة الأولى من المخطط، حيث تم تقديم التقرير التشخيصي الشامل أمام مختلف الفاعلين السياسيين والإداريين والخبراء.

وقد مثل هذا الملتقى محطة مفصلية في مسار المشروع، إذ تم خلاله تقييم العمل المنجز، ومناقشة سبل تطويره قبل الانتقال إلى المراحل اللاحقة، تمهيدًا لعرضه على المرصد الوطني للاستصلاح الترابي للمصادقة النهائية. كما عكس هذا اللقاء التزام الجهات المشرفة بمبادئ الشفافية والتشاركية في إدارة هذا المشروع الوطني.

نحو مصادقة قانونية وتنفيذ طويل الأمد

مع اكتمال مرحلة التشخيص، يتجه العمل نحو تحديد التوجهات الاستراتيجية الكبرى، التي ستشكل الإطار العام لتوزيع المشاريع والاستثمارات في مختلف مناطق البلاد. ومن المنتظر أن يتم اعتماد المخطط في نهاية المطاف في شكل قانون ملزم، يحدد معالم التنمية الترابية لمدة عشرين عامًا على الأقل.

ويُرتقب أن يشكل هذا الإطار القانوني أداة فعالة لضمان استمرارية السياسات التنموية، بعيدًا عن التغيرات الظرفية، مع إمكانية تعديله عند الحاجة لمواكبة المستجدات.

رهانات كبرى وتحديات قائمة

رغم التقدم الملحوظ في إعداد المخطط، إلا أن تنفيذه يظل رهينًا بعدة عوامل، من بينها توفر التمويل الكافي، وتعزيز القدرات المؤسسية على المستوى الجهوي، وضمان التنسيق بين مختلف القطاعات المعنية. كما يتطلب نجاحه تعبئة شاملة لمختلف الفاعلين، واستمرارية في الجهود لضمان تحقيق الأهداف المرسومة، وهو ما يعمل عليه قطاع الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي.

مشروع دولة لإعادة تشكيل المجال التنموي

يمثل المخطط الوطني للاستصلاح الترابي في موريتانيا خطوة نوعية نحو إرساء نموذج تنموي جديد، يقوم على العدالة المجالية والتخطيط الاستراتيجي طويل الأمد. وبين الإطلاق الرسمي في 2024، وبلوغ مرحلة التشخيص في 2025، يتضح أن هذا المشروع يسير وفق رؤية واضحة ومراحل مدروسة.

ويبقى الأمل معقودًا على أن تُترجم هذه الجهود إلى مشاريع ملموسة تُحسن من حياة المواطنين، وتُعيد رسم الخريطة التنموية للبلاد، بما يحقق التوازن بين مختلف الجهات، ويعزز من استدامة التنمية في موريتانيا.

الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'information

مجلة الشعب
العدد 68
ماي 2026
تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء